الناشر

annasher.com

نشرة شهرية تصدر عن موقع الناشر الإلكتروني (علم وخبر رقم: 108 / 2021) ـ العدد الاول ـ تشرين الاول 2021

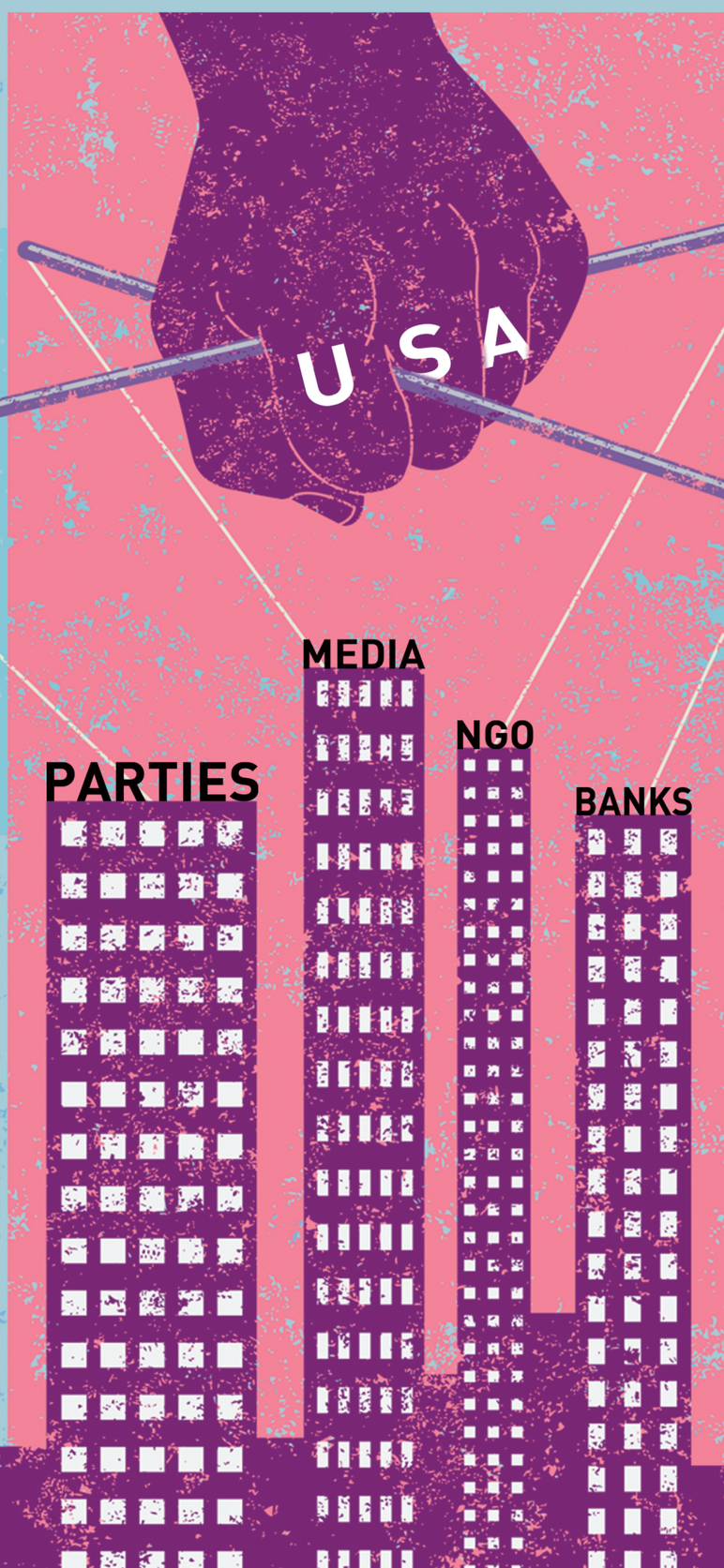

الملف [8-13]

الفساد بين المقاومة وخصومها

2 ..... لا تقفزوا من الطائرة يا أحبّائي

4 ..... سلطة رأس المال بلبنان

6 ..... الرئيس القوي..

7 ..... مساعدات سعودية مزعومة للبنانيين..

14 ..... مشروع العدو في تفريغ الانتصار

20 ..... عن عقل حزب الله وقد قارب الأربعين

22 ..... دولة المقاومة التي ليست داخل الدولة

زمن الانحطاط: الإعلام في قفص الاتهام

هيئة التحرير

لا يختلف اثنان على أننا نشهد على أكثر إشارات الانحطاط وضوحاً. ولا تقتصر هذه الإشارات على منحى دون غيره من مناحي الحياة، إن في الاقتصاد أو في الاجتماع والسياسة. غير أن الإعلام كان اللاعب الأساس في هذه اللعبة التي كُرّس لها المال والتفلّت من كل قيد أخلاقي كان أو منطقي.

ومن نافلة القول إن هذا الانحطاط عام، لا تحده حدود جغرافية على طول خريطة العالم العربي وعرضها. وزاد الاستخدام السيئ للإعلام الحديث وتقنياته من قتامة المشهد، حتى أصبحت الصورة مشوّهة الى حد كبير جداً.

فقد دخل المال السياسي بقوة الى غرف التحرير ومديريات الأخبار والبرامج السياسية. ومؤخراً، صارت برامج الترفيه أيضاً تحمل أجندات سياسية، وتخدم أهدافاً تشويهية، على المستوى الفردي والجماعي.

وفي ظل هذا الواقع، صار صاحب رأس المال وميوله الفكرية والسياسية، المتحكّم الأساسي في محتوى الرسالة الإعلامية، وغالباً ما تكون هذه الرسالة مندرجة في مخططات معسكرات إقليمية ودولية تروّج لمفاهيم مغلوطة، تقلب الحق باطلاً والباطل حقاً.

بعيداً عن الغوص في الكثير من التفاصيل والشرح، صرنا نقرأ ونسمع اليوم، وبشكل بديهي، مصطلحات ومفاهيم تمجّد التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وتمدح الاستسلام وتصفه سلاماً. وصار القابض على وطنه وسيادته وحيداً منبوذاً موسوماً بشتّى وسوم التحقير والإذلال وصنوف نعوت التخلّف والتأخّر عن ركب التقدم والحضارة المستحدثة القائمة على فكرة وحيدة حصرية: الخضوع للأقوى.

كل هذا ولّد تشويشاً هائلاً لدى الرأي العام، بحيث سيطر التشاؤم وغابت الثقة، وانشغل الشارع بقضايا ثانوية كثيرة على حساب القضايا الهامة والكبرى، وسادت صورة نمطية عن لامهنية الإعلام، وغُيّبت الكفاءات المهنية، وشُوّهت سمعة أولئك الذين يحملون القضايا الوطنية وهمومها.

من هنا، ولدت فكرة "الناشر"، وتحمّس أصحابها لخوض تجربة مستقلة في نشأتها، حرّة في شكلها ومضمونها، أصيلة في فكرها وتطلعاتها. وفي وقت يلعب فيه المال السياسي المحرّك والدافع الأول لأي فكرة، مشروع، مبادرة، جاء "الناشر" من خارج الصندوق، متكلاً على مبادرات فردية لمجموعة من الصحافيين والإعلاميين والفنيين والتقنيين، أصحاب الخبرة والتجربة الطويلة في عالم الصحافة والإعلام بشقيه التقليدي والحديث، مستندين إلى رغبة عارمة في محاولة لإضفاء بعض الحقيقة والمهنية على مهنة كانت توصف بـ"مهنة المتاعب"، وصارت تُعرف بـ"مهنة مَن لا مهنة له".

وفي عالم مليء بالأحداث والتطورات المتسارعة، وحيث صار للكلمة منابر كثيرة، جاءت تجربة "الناشر" لتملأ الفراغ الناتج عن الصراع بين الخبر (السكوب) والتحليل، لتلعب في الحيّز الفاصل بين ما قبل الخبر وما بعده.

يفرد "الناشر" مساحته وتبوياته للكتابة والتحليل والاستشراف، بعيداً عن لعبة تناقل الأخبار واستنساخها. وهذه دعوة لكل مَن يجد في نفسه القدرة والرغبة في أن يكون جزءًا من هذه التجربة للانضمام الى فريق "الناشر" من الصحافيين والكتّاب والمحللين المتطوعين.

لا تقفزوا من الطائرة يا أحبّائي

روني ألفا
كاتب وإعلامي لبناني

بشيءٍ من الخَيبَة تابعتُ زيارَة وفد لبنان إلى سوريا مؤخراً بعد انقِطاعٍ أملتهُ على حكومَة لبنان أوامِر منزَلَة مِن إنجيل سياسي يَكاد يَكون سلطَة بابويَّة سياسيَّة تحكم المؤمنين بها في العالَم.

الدّولَة المعصومَة التي باتت أشبَه بالألباتروس. جناحاها أكبَر من بدَنِها وعاجِزة عَن التحليق. زيارَة لبنانيَّة هي في الواقِع مقدّمَة حتميَّة لِعزِل من قاموا بها. لَو كانت الحكومة اللبنانيَّة مجموعَة من المترجِمين الأفغان الذينَ يتقِنون الإنكليزيَّة المكسَّرَة لكانَت الولايات المتّحِدَة تركتهم يسقطون من على أجنحة طائراتها في مَطار كابول.

حكومة مفلوجة تزور دِمشق في أوَّل إرهاصات التخلّي عنها. آمرها يتحوّل عنها إلى مغازلة الخصم القوي. حكومَة أشرَف غَني. ولولا خصوصيَّة التّعايش الإلزامي في لبنان لكانَت بكل مكوّناتِها اليَوم في دبي أو في أي منفى إرادي.

السوريون كرماء والله. ما قيلَ فيهِم منذ العام ٢٠٠٥ لَم يقلهُ أي فطحل من فَطاحِل الهِجاء في العصر العبّاسي. مشاحَنات الفرزدق وجَرير أكثَر خَفَرًا ولطفًا مما قيلَ في سوريا وفي رئيسِها. لَم تنفَع كل مبادراتِها في تَقديم الأسرَّة وفتح البيوت أمام اللبنانيين في العام ٢٠٠٦ في كبحِ جَماحِ الهَجّائين طَمَعًا بفتات أجنَبي وحظوة لَدى جون بولتون وكونداليزا رايس وإليوت أبرامز.

فرحُ الناس بالقافلة:
يُعرف النصر بأهله

طغت البهجة على كلّ شعور بالقهر. فلحظة من فرجٍ تزيل أعمارًا من المرارة. نُثر الأرزّ والورد، زغاريد ودموع وأناشيد نصر عرفناه بعد معارك التحرير، من "دحر الصهيونية" عام ٢٠٠٠ إلى تحرير الجرود عام ٢٠١٧.

لكن، هل هذا الفرح الغامر هو لمجرّد دخول مادة المازوت إلى لبنان، كما حاول الخائبون لخيبة معلّميهم تصوير الأمر؟ إليهم بعض الأجوبة المختصرة عسى يحضر بذهنهم ما غاب أو غُيّب لصالح عوكر:

- أهل الصّبر لم يشكّوا يومًا بالفرج. كان يقينهم الذي ما اهتزّ تحت وقع التهديدات بالتجويع والتهويلات بمفاعيل حصار قاتل. وفرحهم كان انعكاس يقينهم ذاك. وكسر الحصار بحدّ ذاته هو انتصار يقينهم على كلّ جهود الترهيب والترويع والتشكيك والتهديد.
- صدق الوعد هو ميزة من ميزات السيّد حسن نصر الله. وهذه الميزة اعتادها الناس فيه. التوقيت لا يعنيهم لثقتهم العالية بتحقّق الوعد. ولذلك لم يشكّل الوفاء بالوعد بالنسبة إليهم إلّا مناسبة جديدة لإعادة إشهار الولاء على وقع صيحات الفرح وزغاريده.
- ليس صدفة عبور القافلة التي كسرت الحصار ومرّغت أنف المحاصرين بالوحل، من حيث عبر إلى سوريا كلّ الذين عادوا شهداء أو جرحى أو منتظرين. هذه الطريق المحرّرة تعني الكثير لأهلها، أي لأهل المقاومة. وكلّ حدث يرتبط بها، بذاكرتها التي لم تزل طازجة هو فرح عظيم.
- الصهاريج التي عبرت بالأمس من سوريا إلى لبنان، محمّلة بالكرم الإيراني الذي عبر البحر، ترمز إلى وحدة الدم في محور الشرف، وإلى توحيد الجهود بغية تحقيق الهدف. وبالتالي دلّت على أنّ هذا المحور أشبه بالجسد الواحد الذي تتضافر جهود كلّ خلاياه لترميم ضرر أصاب إحداها. وبالتالي، فرح الأمس كان انعكاسًا للشعور بعزّ الانتماء إلى محور لا يخذل أطرافه بعضهم بعضًا.
- بعد سيول الدعاية المحرّضة والمدفوعة والمكلفة التي التزم بأدائها أدوات عوكر في لبنان ضدّ البواخر الآتية من ايران، وبعد حملات التكذيب والتشكيك والسخرية التي ألحقت الأذى المعنوي بكلّ الناس، ولا سيّما الفقراء الذين نكّلت بهم الأزمة المعيشية والاقتصادية، من الطبيعي أن يكون مشهد دخول القافلة بحدّ ذاته ردّ اعتبار مفرحًا ويبعث على السرور.
- ثمّة ما يعجز المتأمركون عن فهمه جيّدًا، وهو الصلة العميقة وجدانيًا بين الناس وحزب الله. وبالتالي سيصعب عليهم فهم الخلفية التي تجعل الناس تستقبل كلّ ما يرتبط بحزب الله بحماسة وحبّ بغضّ النظر عن ماهية أو محتوى القافلة. ويعرف الطيّبون أن لو قرّر حزب الله من دون مناسبة أن يسيّر موكبًا يحمل أعلامه ويرفع صوت أناشيده لوجد الناس على الطرقات تلقي عليه الورد والتحيّات.
- يستطيع الناس بفطرتهم تمييز حالات الانتصار، لأن المعاناة تقع عليهم بشكل مباشر في الحروب بكافة أشكالها، وبالتالي هم أوّل من يستطيع تحسّس الانفراجات ولو النسبيّة. وما حدث بالأمس كان انتصارًا على الارهاب الاقتصادي بكلّ ما للكلمة من معنى. ومن البديهيّ أن يتفاعل الناس، الذين تقع عليهم المعاناة، مع كلّ مؤشّر انتصار.

لهذه الأسباب مجتمعة رأينا الناس بالأمس أفواجًا من فرح هدّار.. فرح المنتصرين الذين كسروا الحصار بصبرهم وبيقينهم بسيد "من وعد ووفى".. فرح الأوفياء لمحور الشرف المقاوم الذين ما بخلوا بالدم، ورفعوا معاناتهم على أكفّهم قرابين ودلالات.. هؤلاء الذين قالوا "إنّ مع الصّبر نصرًا"، والذين احتموا ببصيرتهم من سهام الحاقدين، هم أجمل وأعلى مستحقي الفرح، ولو كره الخائبون.

ليلى عماشا
صحافية لبنانية

انتظر الوفد الوزاري انعطاف جو بايدن الإستراتيجي نحو مواجهة ماو الصيني وإعطائه الإذن بتليين القبضة على سوريا.

لا فضل للحكومة اللبنانية حتى بعَلَم على طاولة اجتماعات وزارة الخارجية بدمشق. تجنّبًا للالتباس: علم لبنان نحميه بالرموش ونرفعه أمام العالم لكنه يأنف من أن يُرفَع أمام موظّفين مأمورين فئة سادسة.

رئيس الدولة مسؤول أيضًا. كان الأجدى به افتتاح عهده بزيارة تاريخية إلى قصر المهاجرين، ولكن ما فات قد فات وما فات مات. زيارة مثوى القديس مارون في براد أوحت بأن الرئيس العتيد آنذاك سيخطو الخطوة التاريخية. أغلب الظن أنه أراد كسب موارنة لبنان لا رضى القديس. خسرَ قسمًا كبيرًا من الموارنة لصالح الانعزال الماروني ولم يربح سوريا.

واقع حزين. ماذا تبقّى لنا بعد أن تذكّرنا متأخرين أواصر الجغرافيا على ما أفضى به وليد جنبلاط؟ لا شيء يُذكَر. الرئيس الأسَد تماهى مع الوفد الدرزي. طلال أرسلان مثّل ما تبقّى من ودّ لسوريا. لولا ذلك لكانت الزيارة الحكوميّة سياحة سياسيّة ولكانت زيارة سوق الحميدية أكثر نفعًا للزوار من الاجتماع الذي حصل.

في أزمنة الحصار تعمد الدول إلى فكّه عبر عقد تحالفات جديدة. اتفاقية الشّراكة أكلها الغبار في جوارير المجلس الأعلى اللبناني السوري. لم يبقَ منه سوى السيد نصري الذي أعطِيَ شَرف التحدث باسم الوفد اللبناني. عيب.

قبل استيلاد حكومة لبنانية لا تعادي سوريا ويتضمن بيانها الوزاري إشارة واضحة إلى طيّ صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة مع سوريا التي انتصرت على حرب مجرّة شُنَّت عليها عبثًا نرسِل وفودًا.

قيلَ في بداية الحرب على سوريا إنَّ الأسَد سيخرّ مضَرَّجًا في غضون أسبوعَين فإذا به يصمد عشر سنوات ليعاد انتخابه رئيسًا أقوى من رئاسته في بدايات حكمه. ليسَ خطأً في التقدير ما قيل. هو تكدّس لأحقاد تاريخيّة تأكل مطلقيها. هؤلاء معظمهم تحالفوا مع سوريا وأكلوا وشربوا على موائِدِها. عن فساد ممثليها في لبنان حدّث بلا حرج. علّمهم زعماؤنا فنّ الفساد وتقاسموا معهم لقمة عيشنا. الأجدى بهم محاكمة أنفسهم قبل محاكمة سوريا.

وفد صغير لا يملك حتى اختيار وجهة الطريق التي سلكها إلى جديدة يابوس. في الحقيقة، أميركا بعظمتها قادت الموكب المهيب وركنت السيارات في المرآب وجلست إلى طاولة الاستجداء. السياديون حديثو النعمة لا يستسيغون هذا الكلام. سيختبئون مجددًا حول جمل غير مفيدة في السيادة والحرية والاستقلال. لم يتعلّموا شيئًا لا من التاريخ ولا من الجغرافيا والأهم الأهم لم يراجعوا سجلات الدولة العظمى. كل ما عليهم فعله حفاظًا على ديمومتهم ألا يتعلّقوا بآخر طائرة عملاقة أقلعت من كابول. لا نريد لإخوتنا في المواطنية رغم الجراح البالغة التي سبّبوها أن يقفزوا من علوٍّ شاهِق كما فعل المترجِمون الأفغان منذ أيام قليلة.

سلطة رأس المال بلبنان واللوبي الصهيوني بأميركا:

أي علاقة؟

فؤاد كريم
كاتب لبناني

بعد استفحال الأزمة المعيشية، وبعد أن أصبح الموت في طوابير أمام محطات المحروقات، أو قهراً على ضياع جنى العمر في قبضة المصارف، ومع حال القلق الذي يعيشه الآباء في انتظار وصول جرعة دواء أو علبة حليب، صار لزاماً على أحد ما في لبنان السؤال عمّن يقف خلف احتكار لقمة عيش اللبنانيين ودوائهم ومالهم، خصوصاً مع الاداء المريب لحاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف معه.

ولكي يعي اللبنانيون حجم التآمر الذي مارسته سلطة رأس المال على حقوقهم الاقتصادية والمعيشية، وصولاً إلى أمنهم الشخصي، لا بد أن تكتمل الصورة لديهم حول ارتباطات بعض أصحاب ومالكي المصارف اللبنانية بأذرع من قتلهم وهجّرهم واحتل أرضهم. نعم، بعض رؤوس جمعية المصارف تربطهم علاقات وصداقات – وربما ما يتخطّى ذلك – بأحد أخطر الأذرع الصهيونية المحرّضة على فرض العقوبات على اللبنانيين وتجويعهم.

إلى أن تنضج حالة شعبية عابرة للطوائف والمذاهب، وتثمر محاسبة للمتآمرين على قوت اللبنانيين وحقوقهم، وتفرز آليات للكشف عما حاكته سلطة رأس المال في الخفاء، وجبت الإضاءة على جزء يسير من ارتباطات بعض رؤوس هذه السلطة المشبوهة، فما يلي هو الظاهر للعلن فقط، ربما قد يساعد على فهم أوسع لسلوك المصارف وتآمرها على اللبنانيين.

يوم خرج وزير الاتصالات السابق محمد شقير في ١٠ تموز ٢٠١٩، ليعلن تكريم رئيس جمعية المصارف آنذاك جوزيف طربيه، في حفل وداعي برعاية وحضور رئيس الحكومة في حينه سعد الحريري، وصف طربيه بالاقتصادي والمصرفي العريق الذي بات اسمه في السنوات الماضية عنواناً للمواجهة والصمود لإبقاء موقع لبنان قوياً واقتصاده معافى سليماً". من غير الواضح ماذا عنى شقير بـ "المواجهة والصمود" اللذين نسبهما لطربيه، هل كان الأخير يواجه عدواً خارجياً يريد مشاركته هو وأضرابه خنق اللبنانيين معيشياً؟ الوزير شقير، بحكم الخلفية التي يأتي منها، ينظر إلى كل منتقد ومُطالب بمحاسبة سلطة رأس المال كعدو، لذلك هو يعتبر طربيه طليعياً في مواجهة "المتربّصين" بالقطاع المصرفي ومصالح الحيتان.

على اللبنانيين اليوم أن لا يحاكموا جمعية المصارف بمعزل عن ارتباطاتها بالخارج، فكثير من السياسات التي تنتهجها في الداخل لها ما يفسّرها إذا تتبّعنا ارتباطاتها الخارجية. في موقعه الإلكتروني، يتفاخر رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه بعلاقته بالمدعو "تشيب بونسي"، الأميركي المتصهين الذي أخبرنا إعلام المصارف أنّه أحد مؤسسي ما يسمى "شبكة النزاهة المالية"، لكن عند التقصّي عن خلفيات الرجل سيظهر ما هو أكبر من ذلك.

شغل تشيب بونسي حتى عام ٢٠١٣ منصب مدير "مكتب السياسة الاستراتيجية لمكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية" في وزارة الخزانة الأميركية، وكان ضمن الفريق الخاص لخوان زاراتي، أوّل "مساعد لوزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية" بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، ثمّ نائب مساعد الرئيس الأميركي ونائب مستشار الأمن القومي لمحاربة الإرهاب ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، وقد ذكر طبيعة العمل الذي قام به لتطوير أدوات الحرب الاقتصادية الأميركية في كتابه "حرب الخزانة" (راجع "الأخبار"، ملحق رأس المال، ٢٠١٩/٠١/٢١). إذاً، الرجل من مهندسي نظام العقوبات الذي تكتوي به الشعوب من كوريا الشمالية إلى فنزويلا وكوبا وفلسطين وسوريا وإيران ولبنان. الخطير في انتماء بونسي، بعد تركه عمله في وزارة الخزانة الأميركية، هو عمله ككبير مستشاري ما يسمى "مركز القوة المالية والاقتصادية" التابع لـ"مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات"، ذراع حزب الليكود الإسرائيلي في الولايات المتحدة، ورأس حربة المحرّضين على فرض العقوبات على بيئة المقاومة وكل من تربطه علاقة بحزب الله. هذه المؤسسة حرّضت على الجيش اللبناني مدّعية أنّه سهّل مرور تكنولوجيا معقّدة عبر مطار بيروت "ساهمت في صناعة حزب الله للصواريخ الدقيقة"، كما أنّها تتفاخر بخوضها الحرب على الجالية اللبنانية في أميركا اللاتينية، بذريعة توفير اللبنانيين هناك مصادر تمويل لحزب الله.

علاقة جوزيف طربيه ببونسي لا تبدو أنّها عابرة أو آنية، أو أنّها للاحتماء بلقبه السابق في وزارة الخزانة، فهو يدعوه لحضور مؤتمرات "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب"، كما حصل في ١٢ شباط عام ٢٠١٦. وتأكيداً على أن علاقة بونسي بجمعية المصارف ليست محصورة فقط بجوزيف طربيه، يتبيّن أنّ أحد رؤساء البنوك استضاف بونسي في أيلول عام ٢٠١٤، وأولم له وجمع له موظّفيه ليلقي عليهم "محاضرة" حول "تطبيق أساليب قانونية جديدة لمكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة غسل الأموال". وبحسب الخبر عينه (الذي نشره المصرف على موقعه في ٢٤ تشرين الأول من ذلك العام) حضر موظفو ورؤساء أقسام المصرف محاضرة أخرى لبونسي عن "النزاهة المالية وأنظمة محاربة الجرائم المالية" بضيافة "كرسي رامي مخزومي" في كلية سليمان عليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت. .

> **على اللبنانيين أن لا يحاكموا جمعية المصارف بمعزل عن ارتباطاتها بالخارج**

يُذكّر أنّ علاقة القطاع المصرفي اللبناني المشبوهة بعملاء حزب الليكود الإسرائيلي الأميركيين في واشنطن لا تقتصر على تشيب بونسي، فقد سبق لرئيس مجلس إدارة بنك سوسييتيه جنرال أنطوان صحناوي أن أعلن (وبكل ثقة واستفزاز لمشاعر شريحة واسعة من اللبنانيين) تعيينه المسؤول في وزارة الخزانة الأميركية السابق "دانيال غلايزر" مستشاراً له. طبعاً غلايزر الذي سمع اللبنانيون باسمه جيداً في ربيع عام ٢٠١٦، عندما زار لبنان وهدد اللبنانيين بالعقوبات "إذا سمحوا لحزب الله باستعمال القطاع المصرفي"، هو أيضاً صديق وشريك تشيب بونسي وأحد مؤسسي "شبكة النزاهة المالية"، التي تحت غطائها يتواصل القطاع المصرفي اللبناني مع الصهاينة الأميركيين المحرّضين على فرض العقوبات على اللبنانيين. لكن أيضاً، كما بونسي، ما هو غير معروف عن غلايزر، هو أنّه يشغل منصب عضو مجلس مستشاري "مركز القوة المالية والاقتصادية" التابع لـ "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات". هذا الصهيوني تحدث مرةً في ندوة نظّمها "مركز ويلسون" الأميركي، وقال بالحرف: "لا يمكننا أن نخرج حزب الله من جنوب لبنان، لكننا قمنا بعملٍ ما، أوصل رسالة تحدٍّ لهم عبر القطاع المصرفي في بيروت".

العودة.. قدَر لبنان

فؤاد محسن
كاتب لبناني

الدولة الشقيقة، الدولة الجارة، الجغرافيا الحاضنة. تسميات يصح إطلاقها على لبنان وسوريا بحكم الموقع الجغرافي للبلدين وشكل امتداد الحدود الفاصلة بينهما بالإضافة الى تاريخ البلدين المشترك ما قبل الانتداب الفرنسي وما بعده على صعيد العلاقات الاقتصادية وانفتاح الجغرافيا اللبنانية على الشرق عبر الجغرافيا السورية وعلى صعيد الشراكة في مقاومة المحتل والرفض للهيمنة الخارجية والضرر الواقع على لبنان نتيجة تعرض سورية لحصار أميركي اقتصادي ما عُرف بقانون قيصر.

الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد عبّر بأنهما "شعب واحد في دولتين"

في العام ١٩٧٥ اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية وبعد عام واحد من عمر الحرب دخل الجيش السوري إلى لبنان تحت غطاء الجامعة العربية بهدف وضع حد للحرب واعادة الهدوء والاستقرار للبنان.

رحب اليمين اللبناني من مسيحيين ومسلمين محافظين بهذه الخطوة. لكن بعد بسط الجيش السوري سيطرته على معظم مناطق لبنان، انتفض الموارنة اللبنانيون في وجه السوريين وأخرجوهم مما عُرف لاحقاً بالمنطقة الشرقية.

في العام ١٩٩١ وبعد أن كان لسوريا نفوذ كبير في لبنان، فرضت الأولى على لبنان معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" التي نصت على أن لا يكون لبنان مصدر قلق لسوريا وأعطت سورية مسؤولية حماية لبنان من أي اعتداء خارجي.

وبعيد تلك الفترة كان بعض المسؤولين اللبنانيين على علاقة مع الدولة السورية عبر ضباطها ورجالاتها مثل رستم غزالي وعبد الحليم خدام الذي كان يتمتع بدور ونفوذ بارزَيْن في الساحة اللبنانية منذ عام ١٩٧٦، حين أُطلق عليه لقب "المبعوث السامي"، وهو صاحب المقولة الشهيرة، "لبنان، إمّا أن يكون مع سورية، وإمّا أن يعود إلى سورية". كما ربطته علاقة متينة مع ما كان يُعرف بـ"الترويكا السياسية"، إلياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري، إضافةً إلى وليد جنبلاط. لكن على الرغم من ذلك، تميّزت علاقته مع الحريري، ويُقال إنّ الأخير أهداه قصر أوناسيس، بالقرب من العاصمة الفرنسية باريس، وهو القصر الذي أقام فيه بعد انشقاقه وحتى وفاته.

في ١٤ آب ٢٠٠٥، كان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الرئيس الراحل رفيق الحريري، الحدث الذي سبقه تدهور في العلاقات اللبنانية السورية التي وإن كانت في الظاهر تنمّ عن شيء من السلبية في المواقف إلا أنها كانت قائمة على مصالح شخصية من الجهة اللبنانية ومصالح للدولة السورية من الجهة المقابلة.

هذا الحدث كان مفتاح إعلان العداء والبراءة لشريحة واسعة من اللبنانيين من الدولة السورية، والاتهام المباشر لسورية باغتيال الحريري، وفتح ملفات أخرى مثل المخطوفين اللبنانيين غير معروفي المصير في سجون سورية وغيرها.

في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٨ تم الإعلان رسمياً عن بدء العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسورية وذلك للمرة الاولى منذ استقلال البلدين قبل أكثر من ستين عامًا، بعد توقيع وزيري خارجية سورية ولبنان وليد المعلم وفوزي صلوخ بيانًا مشتركًا "بإعلان بدء العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، البيان الذي أكد حرص الجانبين على توطيد وتعزيز العلاقات بينهما على اساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منهما والمحافظة على العلاقات الاخوية المميزة بين البلدين الشقيقين.

وقد قال المعلم في مؤتمر صحفي بعد التوقيع إن "قرار اقامة علاقات دبلوماسية هو قرار سوري لبناني ينبع من مصلحة وإرادة الشعبين"، معبرًا عن أمله في "ان يكون تبادل التمثيل رمزًا ونافذة لتعزيز العلاقات الاخوية والتاريخية".

وردًّا على سؤال عن امكان توجيه دعوة الى رئيس الحكومة اللبناني فؤاد السنيورة الذي ينتمي الى الاكثرية المناهضة لسورية، لزيارة دمشق، قال المعلم ان السنيورة "مرحب به والامر لا يحتاج الى دعوة واهلًا به في بيته وهو رئيس حكومة وحدة وطنية".

وبعد الأحداث السورية التي بدأت عام ٢٠١١ والحرب الدائرة بين أطراف النزاع فيها ودخول التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على مناطق سورية واسعة، المشروع المخطط له أميركيًا بعد أن كانت سورية عصيّة على الأميركيين رافضة لتطبيع علاقاتها مع" إسرائيل"، وبعد رفضها التخلي عن المقاومة، علماً بأن سورية تعتبر معقل المقاومة، ما كان لها إلا أن تكون في موقف دولي صعب، حيث فرضت عليها العقوبات وقُطعت معها العلاقات الدبلوماسية من دول عدة.

كل هذا لم يغيّر شيئاً بالنسبة لسورية وبقيت على موقفها المقاوم الرافض للهيمنة والمعارض للتطبيع.

الأحداث السورية التي كانت سبباً في نزوح عدد كبير من المواطنين السوريين إلى لبنان، والتي استدعت تدخلًا عسكريًا من حزب الله في سورية ما أدى إلى انقسام عمودي في السياسة اللبنانية، والحصار الأميركي على سورية التي تحد لبنان شمالاً وشرقاً، سورية الباب البري الوحيد للبنان الذي يغلق بابه الجنوبي المحاذي لـ"اسرائيل"، له آثار واضحة وتبعات سلبية وتأثيرات واضحة على الوضع الداخلي اللبناني، سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا، الحصار الذي يطال لبنان بشكل واضح من خلال الضغط على حزب الله تارةً أو العبث في الداخل اللبناني من أجل تعزيز النفور من قبل اللبنانيين تجاه حزب الله، الحزب الذي بدوره يرفض بشدة الخضوع للأميركي بل أكثر من ذلك، فقد أصبح حزبًا في مواجهة صريحة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما اليوم، وبعد حوالي ١٢ يوماً على إعلان امين عام حزب الله عن انطلاق سفن النفط من إيران إلى لبنان، تحرك الأميركيون بمساعٍ لاستجرار الطاقة للأراضي اللبنانية من مصر والأردن، استجرار الطاقة عبر سورية، سورية التي تملك قرارها، التي لا يقرر أي أحد عنها قبول أو رفض أي خطوة، وهذا ما عبّر عنه السيد حسن نصر الله حين تحدث قائلًا إن سورية حتمًا ستقبل بمساعدة لبنان وستسمح باستجرار الطاقة عبر أراضيها، لكن من المعيب أن لا يكون هناك تواصل وتنسيق بين الدولتين، مشيرًا بذلك إلى أنكم أيها اللبنانيون الذين تنتظرون قرارًا أميركيًا لاستجرار الطاقة إلى لبنان عليكم أن تقوموا بواجبكم كرجال دولة تجاه الدولة التي ستسمح لهذه الخطوة بأن تمر عبر أراضيها.

وهذا ما نشهده اليوم بعد الإعلان عن تشكيل وفد وزاري لزيارة دمشق، الوفد الموكل بإعادة تفعيل اتفاقية الغاز المصري، فمنذ أيام واللواء عباس ابراهيم يقوم بمساع من أجل التحضير للقاء سوري لبناني بالتنسيق مع السفير السوري علي عبد الكريم علي.

كما أعلن مسؤول سوري تأكيده أن "سورية كانت وستبقى إيجابية مع لبنان، وأن نية المساعدة موجودة، ولولا نقص الفيول والحصار الجائر لكانت سورية امّنت حاجة لبنان من الكهرباء، وهي أصلًا تعاني نقصًا في الطاقة، لهذه الأسباب لا صحة لما يتردد عن تضرر شبكات النقل والابراج الكهربائية وكل الأمور التقنية تسير بسلاسة"

هذه الزيارة تأتي لتكون الأولى الرسمية بين البلدين منذ العام ٢٠١١، على أمل أن ينظر اللبنانيون إلى سورية نظرة الدولة الشقيقة التي تشاركهم المسار والمصير.

الرئيس القوي..
لا مكان للتعب في المعارك المفتوحة!

منار صباغ
إعلامية لبنانية

بالطريق الى قصر بعبدا تزاحمت في رأسي الذكريات. بعضها عاد بي الى اليوم الذي غادر فيه الرئيس العماد اميل لحود القصر عند منتصف الليلة الاخيرة من انتهاء ولايته. ولا يختلف اثنان على فظاعة وصعوبة ما تعرض له الرجل من حملات وضغوط تقاطعت مع احداث كان من اخطرها اغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥ وعدوان تموز عام ٢٠٠٦. لم يمتلك الرئيس لحود كتلة نيابية، وكتلته الوزارية على تواضعها انقلبت عليه ما عدا الوزير الوفي يعقوب الصراف. ومع ذلك لم يترك الرئيس لحود موقعه الا حين انتهاء ولايته. فما طال موقع الرئاسة الاولى بعد اتفاق الطائف، لم يصل الى الحد الذي يمنع شاغل الموقع من ممارسة تأثيره الخاص، الذي يمكّنه من رسم الحدود التي يريد داخل مربع اللعبة السياسية المعقدة في لبنان.

فعلاً لا استطيع ان امنع نفسي من الضحك، حينما اسمع من يدعو الرئيس عون الى التنحي او الاستقالة او الرحيل وفق موضة المطبلين لما سمّي زورًا بالربيع العربي. الرئيس عون، وهو اول رئيس ممثل بصورة حقيقية لشارعه، المستند الى كتلة نيابية وازنة وتحالف سياسي متين، يفترض ان يتنحى ويرحل! فعلًا هذه هي النكتة السمجة او لعلها الاستجابة الغبية لأوامر الباب العالي في عوكر!

هذا ليس برأي سياسي. بل هي الواقعية بعيدًا حتى عن المحاباة لو حضرت. هل يحلم هؤلاء بأن يفعل العماد عون ما لم يفعله الرئيس لحود، وهو من لم يمتلك شيئًا مما يمتلكه الجنرال اليوم؟

بين الموقع وشخصية من يشغل هذا الموقع وحيثيته معادلة لا يمكن تخطيها، معادلة لم امنع نفسي من التفكير بها وانا ادخل الى مكتب الرئيس عون في قصر بعبدا، وهي ليست المرة الاولى.

على عادته لا يتغير، كما كان يفعل تمامًا في الرابية، لكن مع مراعاة البروتوكول الرئاسي يستقبلك عند الباب، بابتسامته ويد في جيبه، ومحبة للزائر لا يخفيها ان وجدت.

غريب فعلاً جنرالنا الرئيس. قلت في نفسي: من أين يأتي بهذا النشاط!؟ ما هو هذا السر؟ اذكر قبل ايام من انتخابه رئيساً انه استقبلني عند قرابة السادسة والنصف صباحاً ولم اكن الموعد الاول في هذا النهار.

الرجل اصبح اليوم بالنصف الاول مما بعد الثمانين من العمر. ونحن من يفترض اننا في عمر الشباب اذا شاركنا مثلاً بجلسة او ثلاث في اليوم لأمور تتعلق بعملنا نتأفف ونتعب .من أين يأتي بهذه الطاقة؟

نهار الجنرال يبدأ باكراً. مواعيده كثيرة ومبادراته اكثر لسد الفراغ الحاصل نتيجة تخلي كثر من المعنيين عن القيام بواجباتهم.

"ليست من واجباتي ولكن لا يمكن ان اقف متفرجاً" يؤكد الرئيس عون. "الامن، الدفاع، الغذاء، الدواء، المحروقات، حتى قضية الخبز اتابعها. أحاول سد الفراغ الحاصل نتيجة استنكاف الرئيس دياب عن تصريف الاعمال او عقد جلسات ضرورية للحكومة".

المرحلة صعبة جداً. واكثر ما يأسف له الجنرال ما يلقى يومياً من تهم وافتراءات على العهد. "يكفي انني ورثت تركة الدين المعلوم اصله وفصله". يتحدث العماد عون. "الآن اصبحت انا المسؤول عن هذه الكارثة". يدرك الجنرال جيدًا ان ما يحصل مخطط ومدروس وتترجمه جهات سياسية وقنوات ووسائل اعلامية لديها دور يبدأ باستهداف العهد ولا يتوقف عند ما يصفه الرئيس عون بالاغتيال المعنوي للشخصية كما يحصل مع الوزير باسيل.

بالسؤال عن الملف الحكومي يبدو الرئيس عون متحفظًا للغاية.يرفض التوصيف عبر استخدام مصطلح ان الجو مع الرئيس ميقاتي ايجابي او سلبي، ويكتفي بالقول انه يبادل الايجابية بمثلها.

ومع الاستفاضة بالنقاش تلمس قناعة لدى سيد القصر، بأن القضية ابعد من حصص حكومية وخلافات سياسية، بل فتش عن التدقيق الجنائي. ربما اذا دُفن تسهل كل الأمور.

ويتابع الرئيس عون: أنا لا ابحث عن مجد شخصي بقضية التدقيق الجنائي، همي مصلحة الناس، فمن سرقت اموالهم من حقهم ان يعرفوا الحقيقة.

وعند الغوص بالنقاش بالخيارات الاستراتيجية التي اتخذها الرئيس عون منذ توليه الرئاسة، يشرح بعمق الفرق بين الموقع السياسي الذي كان يمثله عندما كان في الرابية وموقعه في الرئاسة حالياً، بما يعنيه من كونه حكمًا ومحايدًا، الا حين يُرتكب الخطأ فهو لا يساير بالحق.

"فليقولوا ما يشاؤون عن العهد. أعلم انني قضيت على الارهاب وحميت الحدود، واعلم انني انجزت اول انتخابات وفق قانون النسبية لاول مرة في لبنان وحققت اقتراع المغتربين المنسيين سابقاً الا من دفع الاموال، وفرضت انتظاماً مالياً بعد اكثر من عقد من إنفاق بلا موازنة. لقد جمعت ولم افرق. اين كان التوتر السني الشيعي حين توليت الرئاسة واين اصبح اليوم؟ فعلت ما يمليه عليّ ضميري، وحيث يجب ان اعطي الموقف افعل دون تردد. وآخر محطة ما سمعه مني وفد الكونغرس الاميركي..".

لكن ماذا عن باخرة المحروقات الايرانية؟ يبتسم ملياً ويرد بجملة اسئلة لعلها تؤكد عدم المسؤولية الرسمية عما يجري: "يقولون انها ستصل قريبًا. ننتظر لنعرف اين سترسو وكيف سيتم التخزين والتوزيع. اسئلة كثيرة لا نعلم اجوبتها". يرد احد الحاضرين مازحًا: فلتخزن في مخازن الصقر.

وهنا يبدي الرئيس عون استغرابه من اداء الاعلام الذي لا يتابع القضايا التي تستحق المتابعة، ما يضطره الى اصدار بيانات ومواقف كما حصل منذ ايام حين طالب بضرورة اعتماد الشفافية بقضية مصادرة المحروقات المحتكرة.

تتشعب المواضيع بالحديث مع الرئيس عون. يسيطر الهدوء مع ابتسامة وذاكرة حادة في استرجاع لمحطات ومواقف تشرَح بدقة المشهد السياسي.

كنت انظر مليًا الى وجه لا يبدو انه يعرف التعب. بالمواجهة يبدو شابًا ابن عشرين، وبالحكمة يستكين الى خلاصة تجارب خاضها ولا يزال ابن ٨٥ عامًا. الثابت كثير من التواضع والتخفف من مظاهر الثراء والفحش اللصيقين للاسف بغالبية اصحاب السلطة في لبنان.

فعلًا لم تبدل الرئاسة العماد عون. لقد تم تطويعها جيدًا لتحاكي خصائص جنرال الرابية. هي الشخصية ما يعطي الموقع لا العكس، ومخطىء بشدة من يراهن على تعب ومهادنة او تراجع واستسلام من قبل جنرال قال يومًا: يستطيع العالم ان يسحقني لكنه لن يأخذ توقيعي.

مساعدات سعودية مزعومة للبنانيين.. فأين ذهبت؟

منذ سنوات طوال والسعودية تدفع الأموال في لبنان. هذا ما نقرأه ونسمعه في وسائل الإعلام، لا سيما في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فما هي قيمة هذه المساعدات؟ وإلى من ذهبت؟ وأين هي الآن؟

تساعد السعودية لبنان إنسانياً عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حيث قدم هذا المركز بحسب الأرقام الواردة في موقعه الرسمي، من عام ٢٠٠٦ إلى يومنا هذا ٩٠٠ مشروع إنمائي بما تقدر قيمته بـ ٢,٧ مليار دولار، أي بمعدل ٣٠ مليون دولار للمشروع الواحد.

ومن اللافت أن هذا المركز قدم في آخر ٣ سنوات ١,٦ مليار دولار أي ما يزيد عن نصف المبلغ الذي دفعه في آخر ١٥ عامًا. واللافت أكثر أنه في عام ٢٠١٩ وحده أنفق مليارًا و٥١ مليون دولار. ومن الطبيعي هنا أن يسأل المتابع الكريم ويستفسر عن الأمور التي أنفقت عليها هذه الأموال.

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من عرض ٥ مؤشرات توضح الصورة، وجميع أرقام هذه المؤشرات هي حصرًا للفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، وهذه المؤشرات سنعرضها من حيث عدد المشاريع التي أنجزت، وكذلك المبالغ التي أنفقت عليها، وهي على الشكل التالي:

- **الأمن الغذائي، ١٨٤ مشروعًا بقيمة ٦٢٩ مليون دولار.**
- **تنسيق الإغاثة الإنسانية والطوارئ، ٤ مشاريع بقيمة ١٩١ مليون دولار.**
- **التغذية، ٧ مشاريع بقيمة ١٠٢ مليون دولار.**
- **الصحة، ٢١١ مشروعًا بقيمة ٣١٦ مليون دولار.**
- **التعليم، ٢٥ مشروعًا بقيمة ٦٤ مليون دولار.**

وبالحديث عن المناطق التي استهدفها المركز في لبنان، فهي بطبيعة الحال تقع في المناطق ذات الطابع السنّي وأبرزها (طرابلس، عكار، صيدا، بيروت، عرسال)، التي أبناء معظمها ينتمون للأسر الفقيرة وذات الدخل المتوسط الذي يسألون عن المشاريع التي أنشأتها السعودية، وأين هي اليوم.

لكي تكون الإجابة دقيقة لا بد لنا أن نأخذ منطقة من المناطق التي يدعمها المركز كعينة يمكن تعميمها على باقي المناطق. وسنتخذ من مدينة طرابلس شاهدًا، فإذا قصدت هذه المدينة وسألت عن مركز الملك سلمان فالكثير منهم سيجيب مستغرباً: ما هو هذا المركز؟ وماذا يقدم؟ وإذا كان قد سمع به فيقول إنه تلقى صندوق معونة غذائية أو قارورة ماء، والذي يعتبر نفسه من النخب وضليعًا بالشأن الاجتماعي يتحدث عن مشاريع دُشنت ولم تبصر النور أو مشاريع أنشئت وتم تفعيلها ولكن سيطرت عليها الأحزاب النافذة في المنطقة، أو أصبحت ملكًا خاصًا ولم تعد مجانية. ومن أبرز الأمثلة على هذه المشاريع المراكز الصحية ومنها مركز لغسيل الكلى لم يتم افتتاحه لغاية اليوم، وكذلك مركز لعلاج مرضى السرطان تحول إلى مركز خاص يتقاضى بدلًا ماديًا مقابل تقديم العلاج.

ومن أبرز مظاهر الفشل هو حفر الآبار الارتوازية التي لم يستفد منها أبناء المنطقة وذهبت أموالها هدراً، أو إلى النافذين الذين يدورون بفلك المملكة، وهذا ما جعل الأخيرة تقفل حنفيتها على أتباعها لفشلهم الذريع بتلبية مطالبها السياسية وكذلك لنهبهم أموالها المقدمة للإنماء، بحيث إن السعودية قامت بدفع ٣٣ مليون دولار فقط في ٢٠٢١ بعدما كانت قد قدمت ٥٤٨ مليون في ٢٠٢٠ ومليارًا و٥٠ مليونًا في ٢٠١٩. ومن الملاحظات اللافتة عدم إنفاق المملكة دولارًا واحدًا على تنسيق الإغاثة الإنسانية والطوارئ عام ٢٠٢١ رغم حصول حوادث عدة منها حادثة التليل الأليمة، ولم تنفق كذلك على التغذية، في وضع يحتاج فيه اللبنانيون إلى أي دعم ليحصلوا على الغذاء.

وبالمحصلة هذه الأموال المعلنة التي دفعتها السعودية هي طبعاً أقل بكثير من الأموال الإجمالية التي دفعتها المملكة في لبنان، فأين ذهبت هذه الأموال؟ وأين هي هذه المشاريع فعليًا على الأرض إذا لم يلمسها أبناء المناطق التي أنفقت فيها؟ تراها ذهبت لحلفائها الذين فشلوا بمهامهم؟ أم إلى الثوار الجدد؟ فمن حق الفقير في الطائفة السنية الكريمة أن يسأل وهو يشاهد هذه الأرقام، أين هي هذه المساعدات التي فرزت على اسمه؟

وعليه، لماذا تستغرب المملكة إذا خرج الخطباء للمطالبة بالنفط الإيراني ولم يحصلوا على قطرة نفط واحدة من مملكتهم؟ لماذا تتفاجأ بشكر أهالي التليل العكارية لحزب الله على مساعدته لهم؟ الجواب بسيط وتعرفه جيدًا وقد كتبه أحد كتابها الجهابذة قائلًا: "هذا ما قدمته السعودية للبنان فماذا قدمت إيران؟"، فالجواب أصبح واضحًا لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين ومن كل المناطق، فقد أصبحوا يعلمون جيداً ماذا قدمت السعودية لهم وماذا تقدم إيران.

محمد باقر ياسين
باحث في الشؤون الخليجية

الفساد

المساكنة المستحيلة بين المقاومة والاقتصاد اللبناني

بَنَت المقاومة في لبنان، طوال أربعين عاماً مرت على تجربتها، قدرات متنوعة: عسكرياً في البداية، ثم سياسياً واجتماعياً وإعلامياً وثقافياً، لكنها لم تدخل في المجال الاقتصادي، حيث إن لبنان محكوم بثقافة اقتصادية تقوم على تدمير الانتاج، وبالتالي لا تنسجم هذه البنية مع الاستقلالية والاعتمادية، كما أن هذه التبعية مرتبطة بشكل عضوي بتقاطع مصالح طائفي وفئوي تغذي استمرارية الاستتباع للخارج، وتمنع قيام اقتصاد حقيقي صناعي زراعي.

تشكل المكاسب الاقتصادية الثمرة الأساسية لتجمع المصالح الداخلي، كما تشكل غاية الفاسدين القصوى، وبالتالي الحرم الخاص بهم، والذي يعتبر المس به مساً بوجودهم القائم على الفساد، فيما كانت للمقاومة أولويات وجودية أخرى، وضرورات مختلفة كلياً، ومضافاً إلى كل ذلك ثقافة خاصة مبنية في سياق تاريخي وأيديولوجي متميز بشكل كبير.

ثقافة المقاومة وفقاً لتجربتها لأربعة عقود واجهت فيها تحديات متعددة ومتتالية ومتنوعة، كانت ولا تزال تقوم على أساس البدء من الصفر من حيث الإمكانات، القرار الحر، التطوير الدائم، وتحقيق غاية التحرر والاستقلال وبناء المقدرة الذاتية، في حين أن النظام اللبناني قائم من ناحية عملية على أساس السير نحو الإفلاس الذاتي، وبالتالي ثقافتان نقيضتان لا يمكن الجمع بينهما، وبالنتيجة لا يمكن التعايش بينهما. فكيف يمكن الجمع بين الحريرية السياسية التي تقوم على أساس تحقيق الربح من دون عمل، وتحصيل الأموال من خلال لعبة القروض الداخلية واليوروبوند والتلاعب المالي، وبين ثقافة المقاومة التي قامت على أساس العمل الجاد والإيمان بأن تحقيق المكاسب لا يمكن إلا بدفع الأثمان وبذل الجهود الطويلة الأمد؟

أمام هذا الواقع المتناقض، ثمة خياران بشكل أساسي. الخيار الأول في حال عدم التعايش هو أن يتم تطويع أحد الطرفين للآخر، وهذا غير ممكن، لا النظام يستطيع تغيير ثقافة المقاومة نتيجة اثباتها لجدواها وضرورة الالتزام بها كمقدمة لأي إنجاز حقيقي، ولا المقاومة تستطيع تغيير ثقافة النظام، لأن تجمع المصالح اعتاد على المكسب السهل من خلال الخداع وعدم الانشغال ودون مخاطرة. الخيار الآخر هو التساكن الذي يتضمن السعي البطيء لتغيير كل منهما للآخر.

حاول رفيق الحريري بكل قدراته أن يستدرج المقاومة إلى ثقافة النظام، من خلال الحوار السلس وتقديم المغريات، لكنها رفضت بذكاء ومرونة. بعد ذلك بعقدين، وبعد أن انخرطت داخل الدولة مدفوعة بالضرورات الأمنية بعد الانسحاب السوري، حاولت المقاومة استدراج النظام إلى الإصلاح دون الوصول إلى الصدام المباشر، والنظام رفض بذكاء ومرونة، وأحياناً بفجاجة، نتيجة انسجام دعوة المقاومة مع المزاج الشعبي العام العابر للطوائف، وما يشكله ذلك من خطر على مصالح التجمع الفاسد. بالتأكيد كان للولايات المتحدة الحظ الكبير في لعب دور الانتهازي المستغل للتحولات والفوضى والغضب الشعبي لتحويله نحو أعدائها، المقاومة وحلفائها تحديداً، دون أن تنجح في جني ثمار مجدية حتى الآن.

عملياً نعيش الآن حالة مساكنة غير مرضية للطرفين، أهل النظام خائفين من قدرات المقاومة، وحقهم أن يخافوا نتيجة حجم النهب والفساد والضعف وانعدام المسؤولية الذي عاملوا به اللبنانيين وأهل المقاومة خصوصاً، ومن ناحية أخرى هم خائفون تحديداً من جدية المقاومة وقدراتها في مجال إدارة الأزمات، والتي كانت محل تعليق دولي أيام مشروع وعد بعد حرب تموز، وقدراتها التنظيمية على التعامل مع المشكلات المختلفة، وكذلك خائفون من جدية حلفائها في تقديم المساعدات الحقيقية الضرورية، مقابل الخذلان العميق الغربي والخليجي. من ناحية أخرى نلاحظ أن المقاومة تنظر إلى آثار الفساد والخراب، وإلى بنية الفاسدين كيف تتفكك وتتعفن ببطء، منتظرة جلاء الغبار وسقوط الجثة التي لا تزال مستندة إلى بعض الخيوط ليس إلا.

لم يمر الفساد والفاسدون بحالة من الضعف تشبه ما هو قائم الآن، منذ انتهاء الحرب الأهلية، ومع ذلك لم تقدم المقاومة على سبعة أيار اقتصادي حتى الآن، رغم كل الاتهامات لها بأنها تستخدم سلاحها في الداخل، ربما هي تفضل أن ينهار هيكل الفاسدين بتمامه أمامها دون أن تلوث يدها في صدام داخلي. الصدام الداخلي سيعطي الفاسدين مشروعية طائفية، سيصبحون مدافعين عن أهلهم الذين كانوا ينهبونهم طوال اربعين عاماً، وسيعطيهم مبرر دعم وتسليح خارجي كريم وسخي بطبيعة الحال، وهو سيشكل عملياً انقاذاً لما تبقى من جسدهم المتفسخ والمتعفن.

صحيح أن الفاسدين الآن يمعنون في النهب ويساهمون في محاولات كيان الاحتلال لإخضاع المقاومة، أو توريطها في حرب داخلية يستفيدون منها على دماء أبناء طوائفهم، ويعاد تعويمهم دولياً بفعل دور دموي، لكن يبدو أنهم يخافون كذلك من أن يتركهم الغرب واليهود يقاتلون وحدهم كما فعلوا مع داعش والنصرة.

في المراحل الأخيرة من عمر نظام الطائف، وفي المراحل الأخيرة من موت النظام الفاسد، لا يزال الفاسدون يمارسون نفس السلوكيات، وهذا أفضل، لربما تتقلص شعبيتهم داخل بيئاتهم الواهمة أكثر فأكثر، وتسقط أوراق التوت الأخيرة. لبنان بانتظار ثقافة العمل الجاد والسعي لنيل المكاسب، يحتاج أكثر من أي وقت مضى للخلاص من فرص الربح من خلال الخداع.

بين المقاومة وخصومها

هادي قبيسي
مدير مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

تتلقى المنظمات تمويلها من الدولة التي تدير الحصار، لأجل بناء قدرة تأثير مؤقتة لتحقيق هدف اضعاف خصومها، وتتحكم بحركتهم بالتمويل والابتزاز بالعقوبات ووسائل الاعلام. ليس الهدف هو إصلاح الدولة والاقتصاد، بل استثمار الحصار لتغيير التوازن.

أولاً: الدور السياسي للمنظمات في الحصار

١.إعطاء الامل للدولة المديرة للحصار بإمكانية تحقيق النتائج.

من خلال توفر الجهة المحلية التي يمكن أن تستثمر الحصار في توجيه المسؤولية والتبعات نحو أعداء أمريكا والقوى الوطنية، يأخذ الأميركي جرعة أمل لاستكمال حصاره.

٢.إعطاء فرصة لمدير الحصار في استثماره على مستوى تغيير سياسي عبر الاحتجاج.

في حال نجاح الحصار في تغيير الرأي العام وتأليبه ضد أعداء أميركا بمساعدة المنظمات المدنية، تتوفر الفرصة للقيام بحركة احتجاجية ميدانية بهدف تغيير التوازن السياسي، وهذا ما يدفع مدير الحصار للاستمرار فيه.

٣.تهريب الأموال المخصصة لشراء الرأي العام ومنع تداولها في السوق المحلي/ المساعدات.

يقوم الأثرياء الجدد بحركة غير مباشرة تسهم نسبياً في استمرار الأزمة، وهي نهب الاموال التي تقدمها دولة الحصار لشراء الراي العام، وتكديسها بهدف الإثراء الشخصي.

٤.اشغال قوى فك الحصار في قضايا جانبية.

من أهم الأدوار التي تقوم بها المنظمات المدنية، إشغال القوى الوطنية والمقاومة في لبنان في معارك جانبية، واستنزاف الوقت والجهد الذي يفترض أن يكرس لمواجهة الحصار، فهي جزء أساسي فيه.

ثانياً: الدور الإعلامي للمنظمات في الحصار

١.تضخيم الحصار واثاره ونشر الإحباط والهلع.

تقوم المنظمات بدور خطير هو تعظيم الأزمات في نظر المواطنين، وبالتالي إحباطهم ومراكمة المشاعر السلبية، لتساهم في تحقيق نتائج الحصار وتغيير الرأي العام.

٢.تيئيس الناس من المستقبل.

ترسم وسائل الإعلام والناشطون التابعون للمنظمات صورة قاتمة عن المستقبل، وتظهر أن الحصار دائم وأبدي وأن الخراب مستمر، وهذه رسالة أساسية تهدف لتحقيق أهداف الحصار.

٣.تسخيف أي محاولة لحل المشكلات الفردية او العامة.

تعمل المنظمات الأميركية بشكل حثيث لاستهداف أي محاولة لحل المشكلات الناجمة

دور منظمات المجتمع المدني في الحصار

عن الحصار، في محاولة لمنع الشعب اللبناني من الخروج من الحصار، والوصول إلى الهدف الأمريكي، الاستسلام.

٤.التحريض على الصراعات والنزاعات.

تستغل المنظمات المدنية الظروف التي فرضها الحصار، لاثارة واستثمار الخلافات بين القوى التي لا تزال غير مشاركة في الحصار الأمريكي، فتحرض عليها بشكل دائم ومتواصل، بهدف إضعاف جبهة مواجهة الحصار.

٥.تبرئة إدارة الحصار.

تتولى المنظمات المدنية، سواءً تلك المعلنة لتبعيتها للأميركي أو غيرها، الدفاع عن الأميركي وتبرئته من تهمة الحصار بكل الأشكال، واتهام القوى التي تواجه الحصار تحديداً بمسؤوليتها عن الخراب الاقتصادي الذي أسست له أميركا وأدارتها مباشرةً.

٦.الدعوة للاستسلام واستثمار الحصار والتخلي عن السيادة والحقوق.

تلعب المنظمات المدنية الأميركية دوراً أساسيًا في الترويج لضرورة التبعية للخارج والاعتماد عليه، والتخلي عن المسارات الأخرى، وذلك إسهاماً منها في استمرار الحصار، نتيجة تشجيعها لمدير الحصار على ذلك.

٧.استهداف مصداقية أي جهة تطرح مقاربة لمواجهة الحصار.

بطرق غير مباشرة، تعمل المنظمات الأميركية على استهداف الجهات التي تواجه الحصار بكل طريقة ممكنة، والتصويب على كل ما يمكن استغلاله اعلاميا لمحاصرتها وعزلها، وذلك لمنعها من مواجهة الحصار.

٨.تخريب محاولات حل المشكلات الناتجة عن الحصار.

تعمل المنظمات الأميركية بشكل حثيث على تخريب محاولات حل المشكلات المعيشية الناتجة عن الحصار، من خلال اتهامها بأنها ضد الدولة وخارج السيادة وتستهدف المؤسسات الرسمية.

٩.مواجهة البدائل الشرقية بذرائع ضعف الجدوى والعقوبات والترويج لأحادية الحل الغربي.

تواجه المنظمات الأميركية بشكل شرس أي سردية تتحدث عن امكانية الاستفادة من الاستثمارات أو المساعدات أو المساهمات الشرقية، وذلك حمايةً لبرنامج الحصار واستمراريته.

١٠.إنكار وجود الحصار كليًا.

تقدم المنظمات الاميركية رواية خرافية تنكر وجود الحصار كلياً، بهدف توجيه الاتهام والمسؤولية نحو الجهات التي تواجه الحصار، وهذا هدف الحصار بالتحديد.

المناورة الاستراتيجية مع الفساد الداخلي

سكوت المقاومة على الفساد في الماضي ليُسمح لها بالدفاع عن البلاد والأعراض هو دليل شرفها وعداوة الفساد لها، وهي بسكوتها لم تأمن شر الفاسدين في هجومهم اليومي عليها طوال عقود، فحاولت الامتناع عن الانجرار لمعركة الداخل، لكبح العدو الخارجي.

عبارة لكم فسادكم ولنا سلاحنا، عبارة قاصرة جداً عن التعبير عن الواقع، هي توحي بوجود توافق بين طرفين، لم يحصل بل هي محاولة اغلاق جبهة داخلية بصعوبة ورغم الاستدراج المتواصل خدمة لإسرائيل والتكفيريين من قبل حلفائهم في الداخل.

القصور الآخر في العبارة أنها توحي في شطرها الثاني أن المقاومة حازت مكتسباً هو السلاح، السلاح مكون جوهري وليس مكتسبًا للمقاومة، وهو عبء وسبب للاستهداف الدائم، وهو كذلك شعار للتضحية والبذل دون مقابل سياسي، لكم فسادكم وللوطن سلاحه، معنى مقبول.

بنفس الطريقة التي دمر الفساد فيها البلاد عن طريق النهب والتدويل المالي، كان يرغب في إسقاط المقاومة في مواجهات داخلية تشوه وجهتها وتستنزفها، وفي الوقت الذي كانت تخوض فيه معارك لم يكن يتوقع أحد انتصارها فيها، وتحتاج لبذل كل طاقة ولحظة وتركيز، كانت تواجه حرب الاستدراج اليومية والخناجر.

حاول رفيق الحريري شخصيًا شراء المقاومة وتوريطها في التلوث السياسي والمالي بطرق عديدة، ليبعدها عن الجبهة، لكنه واجه رفضاً دائمًا، في حين أن المكتسبات المالية والسياسية المتوقعة كانت هائلة، لكن المقاومة ضحّت وتخلّت لأجل هدفها ورسالتها ولم تتورط، فهل هذا توافق مع الفساد أم تنزّه عنه؟

السكوت على الفساد للحفاظ على الوجود لم يكن بلا ثمن، بل قد اقتربت آثار الفساد من الحرب الوجودية، نتيجة الخراب الشامل، هنا بالتحديد يأتي دور المقاومة لتقديم تدريجي للبديل، دولة متوازنة في علاقاتها تشتري النفط بالعملة المحلية، وتستخرج نفطها وتبيعه دون اذن دوروثي مديرة الحصار.

استطاعت المقاومة أن تخوض مناورة استراتيجية مع الفساد، قائمة على أساس أخلاقي، فما بني على باطل سيتفكك يوماً ما، وحينها سيأتي دورها للقيام بالواجب تجاه أهلها في الداخل، لتقديم مدخل للتحرر الاقتصادي كما قدمت التحرير في الأرض والحماية للعرض.

المناورة منعت الاقتتال الداخلي، كما سمحت بمنع العدوان الخارجي الذي يستبيح كل شيء وصولًا للوضع المعيشي للفرد، فالعدوان الخارجي ليس معزولاً عن برامج النهب، بل النهب هدف العدوان الأساسي، وتسمح المناورة الآن بتحرك اقتصادي جديد يوازن لبنان داخل نظام متعدد الأقطاب مشتت الهيمنة.

أسس العلاقة بين

يدور نقاش دائم حول تحميل المسؤولية للفاسدين أو للأميركيين في تخريب لبنان. بحث بسيط سيوصلنا للنتيجة التالية: هما وجهان لعملة واحدة، فساد محلي وفساد دولي يتشاركان المصالح والغايات، وقبل ذلك وبعده، يتشاركان الغاية: النهب.

الاستفادة من القروض وإفلاس الدولة ورهنها للإرادة الدولية:

يحتاج الفاسدون إلى المال كهدف رئيسي لهم. بالمقابل يحتاج الأميركي والغرب عموماً إلى دول يحكمها فاسدون يقبلون أخذ قروض بشروطها، وقادرون على نهب القروض وتبديدها ومنع استخدامها في التنمية الداخلية، بما يمكّن الغرب من رهن الدولة له، وابتزازها لعقود متمادية.

مواجهة الحالات التحررية التي تمتلك شعبية:

يحتاج الأميركي إلى مواجهة حالات التحرر والمقاومة في أي مكان، مثلما يحتاج الفاسدون، الموجودون في كل المجتمعات، إلى محاصرة حالات التحرر لأنها تفضحهم بتضحياتها وتحوز شعبية بنزاهتها أو إنجازاتها، وتشكل تهديداً للفساد القائم على أساس نهب الفقراء، مقابل التحرر القائم على خدمتهم.

الحاجة الأميركية للوكلاء والعملاء مدفوعي الأجر:

عندما يتحرك الأميركي في أي دولة، فهو محتاج بطبيعة الحال إلى من يعمل لصالحه، وهناك فئة جاهزة دوماً لأي وكالة أو عمالة خارجية أو داخلية، هذه الفئة ليست سوى الفاسدين، الذين لا يشعرون لا بهويتهم ولا بانتمائهم ولا بالحرص على مجتمعهم، وبالتالي هناك صلة جوهرية بين المستعمر الخارجي والفاسد في الداخل.

حاجة الفاسدين للحماية الدولية من المحاسبة:

نظراً للجرائم التي يرتكبها الفاسدون في بلادهم على صعيد الإفقار والتخريب والنهب، فهم محتاجون بالضرورة إلى حماية من خارج البيئة الاجتماعية، خصوصاً عندما يقعون في المشكلات المحلية مع تصاعد الحركة التحررية أو المطلبية، كما يمكن للأميركي أن يخفف من تكلفة تشغيلهم من خلال حماية عمليات نهبهم لشعبهم ودولتهم.

حاجة الفاسدين إلى منع دخول بدائل اقتصادية:

نظراً لسيطرتهم على القطاعات المختلفة، وتنظيمهم لدورة اقتصادية داخلية تخدم مصالحهم الخاصة، فإن دخول أي استثمار دولي يشكل بديلاً عن تلك الدورة الفاسدة، يعتبر تهديداً لهم، كما يشكل تهديداً للمصالح

إشكاليات على موقف المقاومة من الفساد الداخلي

تُطرح العديد من الإشكاليات حول موقف المقاومة من الفساد في لبنان. ويرسم كثيرون علامات استفهام حول أدائها في العديد من الملفات الداخلية. يبدو الأمر ملتبسًا وغير واضح، ما فتح الباب واسعاً أمام التكهّنات والتساؤلات. وبديهيًا، صار الأمر برمّته مطروحاً أمام نوعين من التداول. الأول من باب الاستفهام والاستيضاح، إذ غالبًا ما يكون الناس على غير علم أو متابعة للمسار الذي تتحرّك ضمنه هذه المقاومة منذ انطلاقتها حتى اليوم،

والثاني من باب التشكيك والطعن، وغالبًا ما يكون مطلقو هذه الإشكاليات منخرطين في الحملة السياسية – الإعلامية التي تواجه المقاومة، أو متأثرين بها بشكل كبير.

كثيرة هي الإشكاليات – الشكوك التي تُطرح في الإعلام وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، للتداول العام ومِن قِبل الجميع بمَن فيهم المثقفون وغير المثقفين، المغرضون والحريصون على السواء. ويمكن عرض أهم هذه الإشكاليات كالتالي:

الإشكالية الأولى: وجود المقاومة قوي لا يحتاج إلى المواربة للدفاع عنه.

التعليق: عندما تكون المقاومة مشغولة في مواجهة عدو يفوقها بأضعاف، ويحرك لها في الداخل أعداء كثرًا، بوسائل إعلامهم وأجهزتهم الأمنية ومنصاتهم الاجتماعية إلى جانب آلاف منظمات المجتمع المدني، حينها الحكمة البسيطة تقول إنه عليك أن لا تفتح النار على عدة جبهات. في الأساس انتصار المقاومة على عدو متفوق بهذه الأضعاف هو معجزة غير متوقعة. ما جرى ليس مواربة،

الفاسدين والأميركيين

الأميركية لأنه يوفر مدخلاً لإضعاف النفوذ الأميركي، لذلك يقفون بشكل مشترك في مواجهة البدائل.

حاجة الفاسدين إلى ردع القوى التحررية عن محاسبتهم:

نظراً للخدمات المتبادلة بين الطرفين، يعتمد الفاسدون على الأميركي عندما يتعرضون للتهديد الشعبي او للضغوط من قبل القوى التحررية، وهذا ما يجعل الأميركي أكثر تحكماً بهم واستثماراً لهم، وقد يتخلى عنهم ويأتي بعملاء مباشرين هم منظمات المجتمع المدني، في حال تعرض الفساد التقليدي لانتكاسة شعبية.

حاجة الأميركي إلى أدوات تخريبية أمنية وفتنوية:

يحتاج الأميركي في مواجهته مع القوى التحررية والتيارات الشعبية إلى أدوات ميدانية تقوم بالوظائف القذرة، دون أن يتحمل مسؤولية جرمية بالمقابل. هنا لا بديل له عن مجاميع الفساد، التي تتصل بعالم المافيا والجريمة على تنوعه، وتستفيد وتتخادم معه، بحيث تمتلك الأدوات التنفيذية للعمليات الأميركية.

حاجة الأميركي إلى تفكيك البنى التحتية للتحرر:

يعمد المستعمر إلى استخدام استراتيجيات متنوعة، منها تفكيك البنى الاجتماعية/الاقتصادية للبيئة التي ينشأ ويتطور فيها التحرر. وبالتالي فإن اشاعة ودعم وترويج وحماية الفساد والفاسدين، هو مصلحة أميركية مباشرة، فيمكن الاستفادة من الفاسدين كقوة قتالية متقدمة تعمل على تخريب بيئة التحرر، دون الدخول في مواجهات مكلفة، وبطاقة ذاتية.

حاجة الأميركي إلى من يقوم بالحصار دون تحميله المسؤولية:

خصوصاً وأن القوى التحررية تمتلك القدرة على استهداف الأميركي والتسبب بخسائر له، فإنه يعمد إلى استخدام أدوات غير مباشرة، تتيح له المجال للتحكم باقتصاد البلاد، وتوفر له الحماية والرعاية، وتنظم حملات اعلامية من خلف الكواليس لإعطائها المشروعية واتهام حركات التحرر بأنها التي تتسبب بالأزمات إما لسوء علاقتها بالغرب وإما لعدم دخولها في المواجهة مع الفساد بشكل مباشر.

حاجة الأميركي لخوض الحرب:

في مواجهة قوى التحرر لإشغالها عن مهمة التحرر عبر الحرب الأهلية، وتحويل الفاسدين إلى ميليشيات تجمع المرتزقة بعد الإفقار وحاجة الناس للعمل، فتتحول إلى جيش بديل يقاتل نيابة عن المحتل، ويعمل تحت شعارات ومبررات محلية بحسب الثقافة المتداولة.

ولكنه توزيع للجهد والموارد القليلة، إلى جانب الحفاظ على احتياط استراتيجي لمنع أي تدخل عسكري أو أمني إضافي، وهو ما كان سيحصل عدة مرات خلال الحرب السورية.

الإشكالية الثانية: قوة المقاومة كافية لحمايتها.

التعليق: قوة المقاومة كافية لحمايتها لكنها لو بادرت إلى المواجهة في الداخل لاستنزفت وتم إضعافها، ذلك أن المبادرة ستؤخذ على محامل طائفية ودينية وحزبية، وستحرك القوى الكامنة، وستفتح المجال للتدخل المالي عبر التمويل والإعلام والتسليح، فالعدو ليس متفرجًا أمام فرصة تاريخية من هذا النوع.

الإشكالية الثالثة: الدليل أنه لولا قوتك لانفضّوا من حولك.

التعليق: انفضّوا وتآمروا منذ العام ١٩٩٢ وحتى الآن بكل الأشكال والطرق، وما الفساد إلا جزء من مشروع السلام، وشاركوا في حروب اسرائيل والتكفيريين، وحاولت المقاومة الحفاظ على ما يمكن من العلاقات والتحالفات القليلة في الداخل حتى لا يتم عزلها والاستفراد بها فيما هي مشغولة بالتحديات الكبرى.

الإشكالية الرابعة: مجاملة الفاسدين بحجة حماية النفس.

التعليق: ما جرى ليس مجاملة، بل توزيع للقدرات والجهد والإمكانيات، وحماية للبيئة الداخلية، التي لو فتحت النار فيها على المقاومة، ستصبح غير قادرة على الحركة، وخلال الحرب السورية كانت المقاومة صريحة: قاتلونا في سوريا، واتركوا لبنان، هذا مقتل بلا خلاف.

الإشكالية الخامسة: الفاسدون بحاجة للمقاومة للتغطي بها وليس العكس.

التعليق: بالتأكيد، الفاسدون بحاجة لسكوت المقاومة، ولكنهم لن يسكتوا على تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وما فعلوه منذ الانتخابات الماضية، حينما أعلنت المقاومة دخولها ساحة المواجهة مع الفساد، إلا رد فعل داخلي وأميركي وإسرائيلي على تقدمها من هذه الساحة، ومحاولتها تحقيق إنجاز داخلي إلا جانب الإنجاز الخارجي.

أخلاقيات المجتمع المدني المرتشي

المشكلة ليست فقط في أن منظمات المجتمع المدني تتقاضى رشاوى دولية للقيام بأدوار تخدم مصالح خارجية، بل في أنها تتلقى الرشاوى من دول بنت رأسمالها على أساس النهب المنظم للدول الفقيرة، وعلى أساس استعمار دموي لا يزال مستمراً حتى الآن.

المنظمات هذه تتلقى الرشاوى من قبل دول تنشر ثقافة نفي المسؤولية الأخلاقية، وتتعامل بطريقة الشركات غير المسؤولة، فهي لا تفكر إلا في الربح المادي، بل وتدعو إلى ترويج هذه الثقافة، وبالتالي فإن ما ستطلبه تلك الدول من المنظمات يستحيل أن يكون له دافع أخلاقي.

الدول التي تدفع الرشاوى، أي الدول الغربية، هي نفسها التي تمول كل عدوان على الدول الفقيرة، سواءً كان صهيونياً أو تكفيرياً، وبالتالي فإن هذه الرشاوى تأتي من جهة معادية وإجرامية إلى أقصى الحدود، وبالتالي فإن أهداف التمويل تخريبية في الحد الأدنى، وقد تتحول إلى إجرامية في المستقبل.

انتقلت حالة انعدام المسؤولية الأخلاقية إلى المجتمع المدني من خلال عمله الشبكي، فهو مجتمع غير مسؤول، ولا يمكن مطالبة أحد بما يفعله، حيث ليس هناك جهة رسمية أو قائد أو لجنة قيادية يمكن مطالبتها من قبل الجمهور أو الأحزاب أو الدولة بما تقوم به.

تظهر حالة انعدام المسؤولية الأخلاقية في التنشئة على الشتائم والاستهزاء وإهانة المقدسات والعبثية وانعدام التفكير لدى الشباب الذين يتم تسهيل استقطابهم بفعل الأزمة التي تصنعها الدولة الراشية لهذه المنظمات، كما تظهر في حالة التشرنم والتعدد اللانهائي للمنظمات.

تتحمل هذه المنظمات مسؤولية النجاح أمام الجهة الممولة، فهي التي تحاسبها وقد توجه لها التقريع علناً حين فشلها في تحقيق الأهداف، مثلما فعل ديفيد شينكر مع منظماته في لبنان بعد حركة ١٧ تشرين، ولذلك فهي لا تتحمل المسؤولية تجاه الجمهور، الذي لا يمتلك أي آلية لمحاسبتها.

بانعدام المسؤولية تتمكن تلك المنظمات المرتشية من استهداف القوى التحررية والنزيهة والفئات الفاسدة والتابعة جنباً إلى جنب، فليس هناك من امكانية لمحاسبتها ولا معايير تحكم حركتها، فهي بندقية قابلة للتوجيه إلى أي جهة، بفعل انعدام امكانية المسؤولية، وارتباطها بمنظومة غير أخلاقية.

فقاعة البديل المدني

بدأت حركة منظمات المجتمع المدني تتوسع في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦، مع مشروع فيلتمان الهادف لاستقطاب الشباب بعيداً عن حزب الله، هكذا قال في شهادته أمام الكونغرس عام ٢٠٠٨ حرفياً. عام ٢٠١٥ شهد تقدماً كبيراً واكب تطورات الحرب السورية، وبدء اتجاه الهزيمة للمنظمات العسكرية الممولة أمريكياً هناك، مع الحضور الروسي والمشاركة في المواجهة. وفي تشرين ٢٠١٩ شهد لبنان والعراق بشكل متزامن حركة كبيرة للمنظمات المدنية بدفع سياسي أميركي وتحريك مباشر للمنظمات التابعة لواشنطن، وغير مباشر للمنظمات المتنوعة والمستثمرة في هذا الدفع، والراكبة لموجته لغايات مختلفة ومتكثرة.

منذ ذلك الحين أصبحت هذه الظاهرة في لبنان والعراق محل إضاءة إعلامية محلية اقليمية ودولية، وتلقت كذلك دعماً عسكرياً مسلحاً من الناتو، الذي كان يهدد دوماً الأجهزة الأمنية في حال تعرضت للمتظاهرين أو قاطعي الطرق.

تولى معهد الشرق الأوسط في واشنطن بإدارة بول سالم، الترويج لنظرية البديل المدني، خلال مؤتمرين عقدا في المعهد في تموز من العام الماضي وهذا العام، وقد شارك فيهما شخصيات أميركية هامة، قيادات عسكرية من السنتكوم، سفراء سابقون، وحشد كبير من الناشطين في المجتمع المدني اللبناني، تحت عنوان اللوبي اللبناني في أميركا. في المؤتمر الأول كان هناك حماس كبير للبديل المدني، وكان هناك طروحات أفلاطونية حول امكانية تسليم السلطة للناشطين الموجودين في المؤتمر بعد إسقاط الطوائف والأحزاب وإخراجها من اللعبة السياسية. في المؤتمر الثاني، كانت الطموحات قد بدأت تقترب من الواقع، أصبح المطلوب هو مشاركة مقبولة من المجتمع المدني في النظام.

لم تشارك الكثير من المنظمات والشخصيات التي نسمع عنها في لبنان في تلك المؤتمرات، ولم يكن لها مكان في المطبخ الرئيسي، وربما تكون بعض الأصوات الموجودة في الساحة اللبنانية تفكر بطريقة أكثر خيالية من الحاضرين في ذلك المؤتمر، وبعضها الآخر أكثر واقعية وتواضعاً، ولا يمكن أن نعرف الخلاصة الحقيقية لتلاقح أفكار المدنيين إلا في حال خوض نقاش حقيقي، إذا كان ذلك ممكناً أصلاً.

حتى الآن استفادت أطراف عديدة من حركة هذا الأرخبيل المتنوع المتناقض، الذي يعبر في النهاية عن مشاريع شخصية لبعض القيادات، تستفيد من الخراب القائم وتستثمر فيه، بهدف الوصول إلى السلطة، مثل أي حركة حزبية سياسية تقليدية، فلو سألنا بعض الطامحين لتسلم السلطة بشكل سلمي، هل تقبلون أن يتم تسليم السلطة بشكل سلمي للمنظمة المجاورة لكم، فبالتأكيد سنحصل على جواب حزبي، بل ربما قبائلي.

استفاد الأميركي منها بشكل نسبي. كان لديه طموح خيالي كذلك، كان يطمح أن يستقطب من خلال التمويل والدعاية، شباب البيئة الحاضنة للمقاومة، ويبعدهم عن منطقها وسلاحها، وأدرك عدم واقعية هذا الطموح، فانتقل إلى الانقسام الاجتماعي وقدم لهؤلاء الشباب بديلاً ينادي بضرورة وجود حل اقتصادي معاشي، إلى جانب حماية الوجود والدفاع عن الحدود. استفاد الأميركي تدريجياً من المنظمات التي يحركها مباشرةً، ويسلط عليها الضوء من خلال القنوات التلفزيونية اللبنانية التي استولى عليها مالياً، ووجه تلك المنظمات نحو تغيير مسار الاحتجاجات الاجتماعية، نحو احتجاج سياسي مجدداً، موضوعه بطبيعة الحال معروف، ودفع بأنساق خلفية غير مكشوفة للتحرك نحو بث رسائل تحميل المسؤولية للمقاومة عن الفساد، وهكذا جمع بين الاستهداف السياسي والاجتماعي، عبر توزيع القوات المدنية على مستويات الطيف الإعلامي والاجتماعي. استفاد الأمريكي من الكتلة المدنية في لبنان وكذلك في العراق، في منع أي استثمار خارجي من الدخول إلى البلاد، من خلال التحريض والعنف واثارة القلاقل الأمنية وقطع الطرقات، بحيث تتراجع الحكومات أو تتراجع الدول المستثمرة.

استفاد أعداء الأميركي من الحركة المدنية التي فككت الأحزاب السياسية التي كان يعتمد عليها الأميركي، ويسندها بعمق طائفي وبكتلة شعبية ومالية وازنة. ضعفت هذه الأحزاب وترهلت أمام هذا المد من المنظمات والتمويل الهائل، حيث أقر مساعد وزير الخارجية الأمريكية ديفيد هيل أمام الكونغرس بأن التمويل الأميركي وحده وصل إلى عشرة مليارات دولار. أعداء الأميركي يتحركون الآن في مرحلة انتقالية ما بين تفكك الأحزاب الأميركية وتراجع نفوذها، وبين تشكل البديل المدني، لكن هل سيتشكل؟

> **لم يسبق لتجمعات المنظمات الصغيرة أن تحولت إلى كتلة فعلية**

لم يسبق لتجمعات المنظمات الصغيرة أن تحولت إلى كتلة فعلية وسلطة، تجارب الربيع العربي التي كان يديرها الأميركي بالتفصيل، لم تصل إلى هنا، بل كان هناك بدائل جاهزة، حركها الأميركي عند الضرورة وفي الوقت المناسب، وتم إخراج الفقاعة المدنية من التداول. السبب بسيط، لم يتم بناء هذه الأداة للقيام بعمليات البناء أو تشكيل مسار ستاتيكو لنظام سياسي، هي منظمات تستطيع أن تحرك وتغير، لكنها لا يمكن أن تبني، كيف يمكن أن تجمع أكثر من ٢٠٠٠ منظمة في إطار سلطة واحدة؟ أصلاً هذا الأمر عصي على المحاولة حتى، على فرض أن هذه المنظمات حازت على التمثيل الشعبي وهي لا تفعل إلا للحظات محددة.

من ناحية أخرى، وبالمقارنة مع الفوائد للأطراف المختلفة، فإن لها آثار سلبية على البلاد، على مستويين، الأول اقتصادي، حيث إن قطع الطرقات والاحتجاجات غير الهادفة والتي لا تمتلك الوسيلة للوصول إلى النتيجة، ولا تستطيع حتى التحكم بحضور الجمهور وتأييده، نظراً لتشتتها وغرابة مواقفها وتناقضاتها الداخلية، وتسلق المتسلقين الشخصانيين على ظهورها، فإن ناتج الاحتجاجات على المستوى الاقتصادي كان مدمراً.

على المستوى الثاني، وهو الأخلاقي، يتضح بعد سنتين من التجربة في لبنان، أن التنشئة التي يتعرض لها الشباب تحت ظل هذه المنظمات، تؤكد أن الهدف من هذا الأرخبيل ليس البناء ولا التطوير، شخصيات مضطربة، ولديها كمية من الانحدار اللغوي والتواصلي غير المسبوق حتى عند الأحزاب الفاسدة، وهذا ما يستدعي البحث عن كيفية التنشئة التي أوصلت فئة من هذا الجيل إلى هذا التسافل الفكري والاجتماعي، ويدفع بالسؤال نحو النتائج التي كنا سنحصل عليها فيما لو وصلت هذه الشخصيات إلى السلطة كما كان يطبل ويزمر بول سالم في واشنطن.

حرب الفاسدين على المقاومة

قدر هذه المقاومة أن تبقى مظلومة ومضطهدة ومحاصرة، ومن مظاهر هذه المظلومية هي أنها حين كانت تبذل أرواح شبابها، كانت تتعرض لحرب شرسة ومتواصلة من الفاسدين، واليوم يطالبها الناس لأنها سكتت على الفاسدين خلال تلك المرحلة، فما هي مظاهر تلك الحرب؟

١) بعد اتفاق الطائف بدأ التحضير لأجواء السلام في لبنان، وبدأت عمليات الاستدانة لأجل إعادة الإعمار، ومن ثم بدأت تحضير الأجواء السياسية لأجل توطين الفلسطينيين.

٢) تعرضت المقاومة لاستدراج نحو الحرب الأهلية عبر مجزرة تحت جسر المطار، ولاحقاً محاولة ارسال الجيش لنزع سلاحها بعد حرب تموز ١٩٩٣، تزامن ذلك مع حرب إعلامية وشراء أصوات نخب من مختلف الطوائف اللبنانية لأجل مهاجمة المقاومة وعزلها.

٣) اشتغل غازي كنعان وعبد الحليم خدام على توريط المقاومة بما لا يحصى من النزاعات لاستدراجها إلى الاقتتال الداخلي خلال التسعينات، بتحريض من الفاسدين وتنسيق معهم وتنفيذ من قبلهم.

٤) عمل رفيق الحريري جاهداً على إغلاق المؤسسات الإعلامية التابعة للمقاومة من خلال مراسيم وقوانين مختلفة، كما عمل على استهداف البنية العمرانية والاجتماعية للضاحية الجنوبية من خلال مشروع أليسار.

٥) قبيل انسحاب جيش الاحتلال وبعده بدأت الحملات على مشروعية السلاح ومبرر وجود المقاومة بشكل مكثف من قبل وكلاء أمريكا في لبنان، واشتغلت تجمعات الفاسدين على محاصرة المقاومة.

٦) بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وبدء الفتنة المذهبية، بدأت تسعير الأجواء المذهبية في لبنان ضد المقاومة، والتحضير لمشروع الفتنة الكبرى في البلاد، وتصاحب ذلك مع الهجوم المكثف على مشروعية سلاح المقاومة.

٧) مع اغتيال الحريري بدأ الحصار السياسي الشامل للمقاومة، وإخراج سوريا من لبنان لإبقاء المقاومة دون حماية، والتحريض عليها مذهبياً باعتبارها مؤدية لسوريا المتهمة بقتل الحريري.

٨) عام ٢٠٠٦ وبتواطؤ معلن من مجاميع الفساد في اجتماع مع كونداليزا رايس، تم الذهاب إلى الحد الأقصى في التخريب والتدمير، وبعد الحرب جرت محاولة منع النازحين من العودة لقراهم كما تمت سرقة أموال المساعدات.

٩) بعد الحرب تسعرت الحملات السياسية والإعلامية الشاملة، وبدأ اتهام المقاومة بجريمة قتل الحريري، وتصاعد التحريض المذهبي والسياسي وصولاً إلى الخامس من أيار عام ٢٠٠٨، وبعد حادثة ٧ أيار استمر التحريض على خلفية الحادثة واتهام حزب الله باستخدام سلاحه في الداخل وعدم مشروعيته.

١٠) بدأت الحرب السورية، وتحول لبنان إلى ساحة للتحريض واستقطاب المقاتلين ونقل العتاد اللوجستي، وانطلقت الحملات الإعلامية والسياسية لمنع المقاومة من التدخل في الحرب، ولاحقاً بدأ التحضير من أطراف لبنانية لفتح معركة داخل لبنان ضد المقاومة وتم تحييد البلاد بدعوة من المقاومة.

١١) بنهاية الحرب السورية، كان الموقف من حرب اليمن قد تحولت إلى مبرر للفاسدين في لبنان لشن الحروب الإعلامية والسياسية على المقاومة، ومحاصرة دورها الإقليمي في الدفاع عن لبنان.

١٢) بدءاً من انتخابات عام ٢٠١٨، بدأ الفاسدون بحملات منتظمة باتهام المقاومة بأنها تسببت بالمشكلات الاقتصادية، ولاحقاً بدأ اتهامها بأنها لم تفعل شيئاً في مواجهة الفساد، في الوقت الذي لم يتوقف هذا الفساد نفسه عن مواجهتها بشكل متواصل ومكثف على كل الصعد.

البعض يظن أن الفاسدين كانوا يؤيدون المقاومة، فيما كانت تتساهل معهم في فسادهم، في الوقت الذي لم يتوقفوا يوماً واحداً على مواجهتها، فيما هي مشغولة بالدفاع عن البلاد، تقدم كل شيء في مواجهة أعداء يفوقونها في القوة أضعافاً مضاعفة، وهل هناك مظلومية أكبر من هذه؟

مشروع العدو في تفريغ الانتصار

اخترقت رمزية الأسرى الطاهرة شتى مناحي حياتنا على اختلاف الطيف الفلسطيني/العربي؛ فصائليًا ومناطقيًا، على اختلاف طبائع الناس واهتمامها، عبر الصعقة النفسية التي أحدثها نفق جلبوع العبقري، وما أعقبه من إقدام بعض الأسرى على حرق زنازينهم في وجه القوات الخاصة وهي تقتحمها لتشتيتهم عبر السجون والأقسام، بعد إعادة أسر الأبطال الأربعة، وما تبع ذلك من تضامن شعبي واسع، ظهرت تجلياته بمشاعر حزن، تراكمت عند البعض حد الإحباط، وقد رفعوا سقف توقعاتهم، وكأن الأسرى الستة يتحركون ضمن مخطط إقليمي واسع، وليس الحال أنهم انتصروا على منظومة المحتل الأمنية والنفسية بما حققوه من تجاوز عبقري لشتى الحواجز الأمنية في أعتى سجونهم الوحشية.

إزاء ذلك اعتبر الكيان العبري أن الكرّة باتت بيده الآن، وان بإمكانه تفريغ كل تراكمات الحدث المعجزة، بل تحويلها عكسيًا، عبر ارتدادات نجاحه بإعادة اعتقال أربعة من الأسرى.

وقد عمد المحتل في مشروع تفريغ الانتصار، إلى عدة امور أبرزها بث الفتنة، وهو يدرك طبيعة النسيج الفلسطيني العاطفي والسطحي في جانب حادّ منه، وتحرك فتنويًا أولًا باتجاه الداخل الفلسطيني المحتل عام ٤٨م، عبر الإيحاء بأن أهل الناصرة لم يساعدوا الأسرى وابلغوا عنهم. وقد لاحظنا ان ادوات المحتل، وبعض الناس عن جهل، أخذوا بكيل الاتهامات لأهلنا في الداخل المحتل، بل سارع بعض الجهلة وربما بعض العملاء لاتهام البطل الفحماوي الذي اعتقلته القوات الخاصة لتضامنه مع الأسرى، بنشر صورته ووصمه بالعمالة مع المحتل، وهو ما تكشّفَ زيفه مباشرة، ورأينا اهل الناصرة وهم يحاصرون مداخل محكمة ريشون، ويزفّون الأسرى الأربعة بالهتافات الصادحة، في أبلغ رسالة كان الأسرى بحاجة لها في لحظة تجدد محنتهم وسط سجانين محتقنين عليهم.

ثم أخذ العدو باللعب على وتر غزة وضفة، وهو ما رأيناه في كيل الاتهام للضفة انها عجزت عن توفير الدعم اللوجستي للأسرى ولم تستطع إيواءهم، بينما غزة تحتجز اربعة أسرى إسرائيليين منذ سنوات، وكأنه كان بإمكان اهل جنين ان يقتحموا منطقة جلبوع للبحث عن الأسرى ونقلهم للمخيم!

بالمقابل تحرك كثيرون بعفوية او قصد، لكيل الاتهام لغزة بعدم نصرة الأسرى، وكأن الدخول في معركة كان سيوفر للأسرى المحررين دعماً لوجستياً! صحيح انه كان سينفع الأسرى الذين يتم قمعهم واضطروا لحرق زنازينهم، وهو ما ينبغي ان يحصل لاحقًا، لكنه ما كان له ان ينفع قضية الأسرى المحررين لإتمام تحررهم بنجاح.

واليوم بدأ حتى اللعب بين الفصائل، ورأينا اصواتًا تنادي بالقطيعة، لأن الفصيل الفلاني داخل السجن لم يتضامن مع برنامج الأسرى الذين أحرقوا زنازينهم، وقد ظهر هذا بعد الموقف الرائع الذي خرج من غزة، وقد تعهد بوضع أبطال النفق في صدارة صفقة تبادل الأسرى القادمة، بإذن الله.

وتصاعدت أصوات الفتنة لتطال حتى الحركة التي شكّلت رافعة للأبطال الذين حرروا أنفسهم، وللذين بادروا بإحراق زنازينهم، تحت زعم ان هناك نقمة واسعة على هذه الحركة التي تخلت عن أبنائها، وهذا بخلاف النقد الأخوي الذي قد يكون صدر عن بعض الحريصين من باب التقييم والمراجعة، فإن أصوات النقد لا يخفى خطابها، عن أصوات الأدوات التي حاولت افتعال فجوة نفسية بين إنجاز الانتصار، وبين الحركة التي خلقت البيئة النفسية والفكرية والسياسية لهؤلاء الأبطال في تحررهم او ثورتهم على السجّان.

لن يحصد المحتل من مشروعه الفتنوي هذا إلا الحطام، لأن جوهر هذا الانتصار متصل، نفسياً وفكرياً، بطليعة لا ترى في شتى الأطياف الأخرى إلا الجانب المشرق فيها، وهو جانب موجود وله انعكاساته الإيجابية، وهي طليعة لا تبحث عن تطابق كامل في الفصائل والمناطق والقيادات، ولو حدث هذا فلن يبقى ثمة مبرر للتنوع الموجود بحكم الواقع.

لهذا فإن كل صوت يركز على الجانب المظلم عند الفصيل الآخر او المنطقة الأخرى، ليجعل منه اداة افتراق وصدام داخلي، ليس إلا أداة مباشرة لمشروع المحتل الفتنوي، وهذا بخلاف النقد الإيجابي العام، وهو نقد أخوي مطلوب في كل ظرف، ولكن تضخيمه لتسعير الصراع الداخلي بما يحقق مشروع العدو لتفريغ الانتصار من مضامينه، يحتم ضرورة تعريته لضمان سلامة الجبهة الداخلية كشرط أساس لنصرة الأسرى في تحررهم وثورتهم.

محمد فارس جرادات
باحث فلسطيني متخصص بالشأن الإسرائيلي والتاريخي

هجمات أيلول: الابتزاز الدائم والانسحاب المذل

د .فؤاد خشيش
صحافي وباحث في العلاقات الدولية والشأن الروسي

صادف ذكرى مرور ٢٠ عامًا بالضبط على هجمات تنظيم القاعدة في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وهي الهجمات التي خطط لها تنظيم القاعدة آنذاك بقيادة اسامة بن لادن. وردًّا على تلك الهجمات قادت الولايات المتحدة تحالفًا غربيًا واجتاحت أفغانستان وأطاحت بحكم طالبان وطردت تنظيم القاعدة من هناك مؤقتًا.

وبعد عشرين عامًا من الوجود العسكري في أفغانستان، اختار الرئيس الأمريكي جو بايدن تاريخ الهجمات نفسه (١١ سبتمبر) موعدًا رمزيًا للانسحاب الكامل.

وعندما يقول الرئيس بايدن إن التدخل الأميركي في أفغانستان لم يهدف إلى تأسيس دولة، وإنه من العبث مواصلة الحروب المفتوحة، فإنه يقدم ما يعتبره تبريرًا منطقيًا للانسحاب الأميركي. لكنه يثير ضمنيًا السؤال عن مقياس تقييم نجاح المهمة: سواء بملاحقة مسلحي القاعدة أو مقتل أسامة بن لادن، أو تجفيف أفغانستان من أي خلايا متطرفة.

كانت تكلفة هذا الغزو والوجود العسكري والأمني لمدة ٢٠ عامًا هناك باهظة للغاية من الناحية البشرية والمالية، حيث قُتل أكثر من ٢٣٠٠ جندي أميركي وأصيب أكثر من عشرين ألف جندي، بالإضافة إلى مقتل أكثر من ٤٥٠ جنديًا بريطانيًا ومئات آخرين من جنسيات أخرى. لكن الأفغان أنفسهم هم الذين تحملوا العبء الأكبر من حيث الضحايا والدمار، حيث قُتل أكثر من ٦٠ ألفًا من أفراد قوات الأمن ونحو ضعف هذا العدد من المدنيين. وتقترب التكلفة المالية لهذه العملية بالنسبة لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة من تريليون دولار أميركي تقريبًا.

والسؤال الذي طرح نفسه: هل كان الأمر يستحق كل هذه الكلفة البشرية والمالية؟

يشير الدكتور محمد الشرقاوي، أستاذ الصراعات الدولية في جامعة جورج ميسون في واشنطن، والعضو السابق في لجنة الخبراء في الأمم المتحدة، إلى أن الوضع الراهن في أفغانستان يختصر هذا الفشل الكبير لإدارة الازمة في افغانستان "وينمّ عن موت الاستراتيجية وقيام السرديات الكبرى. وهو كناية عن قناعة جاءت متأخرة بعد عقود، بأن جل التدخلات الأميركية في أفغانستان والعراق وسوريا، وقبلها الصومال وفيتنام، لم تستند إلى استراتيجية متنورة واضحة، بل لم تكن أكثر من مغامرة لاستعراض القوة ومحاولة تغيير التضاريس السياسية لهذه المجتمعات، وبعد عقود، تحلّ القناعة بعبثية البقاء والحد من الخسائر.

توقع تقرير لجامعة براون الأميركية أن تصل كلفة "الحرب على الإرهاب" التي بدأت قبل عقدين إلى ٦,٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٣، إذا أوقفت الإدارة الأميركية كافة عملياتها العسكرية قبل هذا التاريخ. كما يُقدر عدد الجنود الأميركيين الذين قُتلوا بأكثر من ٧ آلاف جندي.

ويقول الباحث والخبير في الجماعات المتشددة حسن أبو هنية "أُنفق على الحرب على الإرهاب ما يقرب من ٥,٥ تريليون دولار أمريكي، أو إذا اعتمدنا الرقم المبالغ به للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي قال إنها بلغت ٧ تريليونات، فضلًا عن الخسائر البشرية إذ تشير التقديرات إلى مقتل ٧٧٠٠ جندي أميركي حول العالم في الجبهات الرئيسية لتلك الحرب، فهذا يعني بالتأكيد أن الولايات المتحدة قد دفعت تكلفة باهظة".

لقد دفع الانسحاب الأميركي من أفغانستان والانهيار المفاجئ للحكومة في كابل منتقدي الرئيس جو بايدن إلى القول إن مصداقية الولايات المتحدة قد تلقت ضربة مروعة. لم يعد الحلفاء يثقون بأن الولايات المتحدة ستفي بالتزاماتها، كما يزعمون، ولم يعد الخصوم يخشون الأمر ذاته.

وقال الصحافي جدعون راشمان في مقال له في صحيفة "فاينانشيال تايمز": "في أفغانستان أصيبت مصداقية بايدن الآن بالرصاص". وحذّر مستشاره للأمن القومي لمرة واحدة إتش آر ماكماستر من "عواقب سياسية وخيمة فيما يتعلق بمصداقيتنا مع حلفائنا وشركائنا". وزعم وزير الخارجية السابق مايك بومبيو أن "هذه الكارثة ستضر بالتأكيد بمصداقية أميركا مع أصدقائها وحلفائها".

هذه المخاوف بشأن المصداقية مبالغ فيها. المصداقية هي إذا ما كان الآخرون يعتقدون أنك تعني ما تقوله في موقف معين. هو سياق محدد؛ لأن الظروف يمكن أن تختلف على نطاق واسع، يتم الحكم على المصداقية على أساس كل حالة على حدة. إن الطريقة التي تصرفت بها الدولة في الماضي هي عنصر مهم في مصداقيتها، لكنها ليست العنصر الوحيد. سيؤثر انسحاب إدارة بايدن من أفغانستان على هذه الحسابات في المرة المقبلة التي تلتزم فيها الولايات المتحدة بمشروع مكلف للغاية في مكان ليس حيويًا للمصالح الأمنية الأساسية للبلاد، ولكن من غير المرجح أن يخرب مصداقية الولايات المتحدة بشكل كبير.

كتبت صحيفة الغارديان في الذكرى العشرين لأحداث ١١ سبتمبر/ أيلول تحت عنوان: لا نهاية تلوح في الأفق، إنه إذا كان مقتل العقل المدبر لمؤامرة ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، أسامة بن لادن قبل بضعة أشهر من الذكرى العاشرة من الهجمات، قد ترك بعض الأمل في أن نهاية تلك الحقبة الجديدة قد تكون وشيكة، فلا يمكن أن تكون هناك "مثل هذه الثقة الزائفة" في الذكرى العشرين.

وتشير الصحيفة إلى أن تشكيل حكومة طالبان في كابل، بعد عقدين من إسقاط الولايات المتحدة حكومة الحركة لإيوائها بن لادن، قد أكد أمرين: الولايات المتحدة تبدو أكثر عرضة للخطر اليوم، وأصداء الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لا تزال تتردد في جميع أنحاء المنطقة، لكنها لن تبقى فقط هناك.

لكن المصداقية تختلف عن السمعة. إذا كانت المصداقية هي ما إذا كان الآخرون يعتقدون أن أفعالك تتوافق مع أقوالك، فإن السمعة هي ما يعتقده الآخرون عنك في المقام الأول. في هذا الصدد، من المرجح أن تكون عواقب الانسحاب الأميركي أكبر بكثير. كان الانسحاب فوضويًا وفوضويًا: سيطرت طالبان على أفغانستان بسرعة أكبر مما توقعتها إدارة بايدن علنًا، وشن "أعضاء الفرع الإقليمي" لتنظيم داعش هجومًا مميتًا بالقنابل في مطار كابل كأفغان وأفراد. حاول المواطنون الأجانب إخلاء البلاد. انتشرت على نطاق واسع في وسائل الإعلام صور حية لأفغان يتمسكون بالطائرات العسكرية الأميركية. إن الضرر الذي ألحقته هذه الأحداث والصور بسمعة الولايات المتحدة –من حيث الكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان ولعب دور قيادي في المجتمع الدولي– حقيقي ومن المرجح أن يستمر.

مثل جميع النقاشات السياسية، فإن الجدل الحالي بشأن سمعة الولايات المتحدة ومصداقيتها في أعقاب انهيار الحكومة الأفغانية عرضة إلى الإفراط في التبسيط من كلا الجانبين. إن العديد من الأصوات التي ترتفع الآن في الإدانة ستقدم المديح والعكس صحيح. بالنسبة للجزء الأكبر، فإن مزاعمهم الشاملة لا تتعلق حقًا بمصداقية الولايات المتحدة أو سمعتها.

المعادلة: معبر القائم لبوكمال مقابل القواعد العسكرية

خليل نصر الله
صحافي متخصص في الشؤون الإقليمية

لم تكن معركة تحرير معبر القائم - البوكمال عند الحدود العراقية السورية، أواخر عام ٢٠١٧، بالمعركة السهلة. وضع محور المقاومة كل ثقله لتنفيذ المهمة التي حاول الأميركيون منعها ثم تعطيلها، لكن في نهاية المطاف تم تحرير المعبر الاستراتيجي الرابط بين العراق وسورية وبالتالي بين طهران ولبنان.

وخلال الأعوام التي تلت التحرير، كان واضحًا أن الأميركيين والإسرائيليين ينظرون بخطورة لتلك "الثغرة"، فكانت المنطقة عرضة للغارات الجوية التي تهدف إلى منع التثبيت حيث ترابض فصائل مقاومة عراقية وسورية وقوات من جيشي البلدين.

ووفق المعلومات، فإن الضربات الأخيرة التي تعرضت لها القواعد الأميركية أو أجنحة يشغلها أميركيون في قواعد عراقية أتت وفق خطة مدروسة وممنهجة أعد لها مسبقاً، وقد دخلت حيز التنفيذ بعد انسداد أفق الحلول الدبلوماسية لإخراج القوات الأجنبية من العراق، الذي تتجه حكومته إلى إبقاء تلك القوات تحت عنوان الإسناد في محاربة "داعش"، وبالتالي شرعنة وجودها. وهو ما يغفل أعمالها التي تتخطى مسألة الاسناد في مواجهة فلول تنظيم داعش إلى أعمال مشاغبة وتخريب ضد قوى المقاومة ورموزها وضد دول محورها في المنطقة.

وتشير المعطيات إلى أن تصعيد الضربات "مفتوح"، طالما بقي

بعد رحيل إدارة ترامب، ومجيء إدارة بادين، لم يتبدل أي شيء. على العكس تمامًا، نفذ الأميركيون ضربتين جوتين في منطقة البوكمال، منذ بداية العام، كرد على ضربات تتعرض لها قواعد عسكرية تشغلها قواتهم في العراق.

ما تلا الضربة الأميركية الأخيرة، والتي أسفرت عن استشهاد أربعة مقاومين عراقيين، لم يكن حدثًا عاديًا، فخلال أيام قليلة استهدفت قاعدة "عين الأسد" (غرب العراق) ومطار "أربيل" (شمال العراق)، وقاعدتا "حقل كونيكو للغاز" و"العمر النفطي" (شرق سورية) بشكل دقيق ومكثف.

وفق شكل الاستهداف واتساع مساحته وشموله قواعد عسكرية أميركية في دولتين، يمكن الاستنتاج أن ما جرى من رد شكل تحولًا في المعركة، عنوانه: الضربة بالضربات. من ضمن هذا العنوان الواسع نخلص إلى طرح معادلة، ذات أهمية استراتيجية، مفادها: استهداف منطقة القائم البوكمال ومناطق تواجد قوى المقاومة عند الحدود وفي الشرق سيعني استهدافًا للقواعد العسكرية الأميركية في سوريا والعراق وبشكل تصاعدي ومكثف وبأساليب عدة لا تبدأ بالمسيّرات ولا تنتهي بالصواريخ.

الأميركيون على سياستهم في التعاطي مع قوى المقاومة واستهدافها وتعطيل المعابر الرابطة بين العراق وسورية.

كما تؤكد المعطيات أن الأميركيين ورغم الاشتباك المباشر مع قوى المقاومة العراقية، فهم هيأوا أرضية لمجموعات إرهابية تنتمي إلى تنظيم داعش في العراق وسورية، لتنفذ أعمال ارهابية. وما استهداف أبراج الكهرباء في مناطق الانبار العراقية، وطرق الوصل بين المحافظات الشرقية في سورية، إلا جزءًا من أعمال الارهاب والتخريب المغطاة أميركيًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن المعادلة الجديدة قد تحتاج إلى وقت لتتبلور بشكل كلي، مع وعي محور المقاومة وقواه مجمل الاساليب الأميركية في إلحاق الأذى. فالأميركيون يعملون وفق منهجيات عدة، من التدخل المباشر إلى دعم واستخدام مجموعات مسلحة لتحقيق أهدافهم، وإشغال قوى المقاومة في المحور ودوله.

إلا أن المؤشرات تدل على نية لدى فصائل مقاومة للتركيز والتصويب على الرأس المدبر وعدم الاكتفاء بضرب الوكلاء سواء في العراق أو سورية.

العالم العربي: بين التكامل والتحرّر أو الاحتراق في سعير انهيار الامبراطورية الأميركية

حسن عماشا
كاتب وباحث لبناني

"إن أسوأ من اعتبار التاريخ يسير وفق مؤامرة مسبقة هو اعتباره الأحداث مصادفة". (محمد حسنين هيكل)

نحن نعيش مرحلة تاريخية ينتقل فيها العالم من حقبة اقتصادية-سياسية- اجتماعية -والتي اتسمت بالاستعمار غير المباشر وترتكز على نهب موارد الشعوب والهيمنة على التبادل والتجارة العالمية، اللذين وفرا فائضًا من القيم والإمكانات لدول هي وريثة الاستعمار المباشر القديم بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، التي بدورها تمثل امبراطورية النهب والاستثمار في الحروب على حساب الطبيعة والبشرية- إلى مرحلة استُنفدت فيها تلك القيم وترهلت تلك الدول التي تتخبط في جملة من الأزمات الاقتصادية والسياسية ويتكشف معها زيف منظومة القيم الحقوقية والأخلاقية الاجتماعية.

في المقابل نجحت دول عديدة، بعد أن أنجزت مرحلة التحرر الوطني في البناء وتأمين الشروط المادية والسيادة على مواردها، في تحقيق التراكم والارتقاء الذي يمكنها بحسب ما تملك وما تنتج من أن تحتل مواقع عالمية متقدمة وفي مختلف المجالات، وأصبحت تمتلك القوة التي تمكنها من حماية نفسها ومجالاتها الحيوية، وهي بحكم طبيعتها المختلفة حققت من خلال التراكم رأسمالها وتسعى لاستثماره وتعظيمه لتأمين أعلى مستوى ممكن من الرفاه الاجتماعي لشعوبها. وهي من موقعها هذا تشكل سند وعضد الشعوب التواقة للتحرر من الهيمنة الاستعمارية والتقدم ونسج علاقات تبادل مبنية على القيم التبادلية والمصالح المشتركة.

ولا نحتاج إلى سَوق الأدلة لتبيان أن المركز الجديد لإدارة العالم أصبح في عواصم هذه الدول والتي بحكم طبيعتها ينتقل معها العالم إلى منظومة قيم مختلفة سماتها العامة العلاقات المتوازنة في المصالح المشتركة.

لا تتم عملية الانتقال هذه بسلاسة. وقد حاولت امبراطورية النهب أن تحبس التاريخ وتمنع صيروراته على مدى عقود خلت مارست فيها كل أشكال النهب والحروب والبلطجة، ولكنها استنزفت ليس موارد الشعوب وحسب، بل حتى مواردها وموارد حلفائها وأدواتها، ما انعكس تفاقمًا للازمات في مواطنها وباتت عاجزة عن إيجاد الحلول لها ولم يعد بمقدورها شن الحروب الجديدة. وقد بات الخيار الوحيد امام الشعوب التي دمرتها حروب النهب أن تعتمد على نفسها أولًا وعلى ما تملك من مقومات لبناء مجتمعاتها وتحقيق القدر الوافي لأمنها القومي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما تمليه الشروط الموضوعية من ضرورات. وفي حالنا نحن سيكون التكامل بين الكيانات العربية المتحررة ولو نسبيًا من الهيمنة الأميركية أحد أهم الشروط للبقاء والارتقاء وإلا نحكم على أنفسنا بأن نبقى حطب مرجل القاطرة الاميركية التي لا زالت تسعى لوقف حركة التاريخ.

الرئيس الأسد
والتأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ سورية

حسين مرتضى
إعلامي لبناني

تختلف الكثير من المعطيات والتطورات داخليًا وخارجيًا، وهذه الاختلافات ستترك أثرًا واضحًا ينعكس على المنطقة والعالم.

نحن اليوم أمام مرحلة جديدة في سورية لا تشبه المراحل السابقة فالوضع السياسي والاقتصادي والميداني يختلف جذريًا عن المرحلة السابقة.

العالم اليوم يترقب خطاب القسم الذي سيتوجه به الرئيس الأسد إلى الداخل والخارج. هذا الخطاب سيرسم السياسة السورية على مختلف الأصعدة الداخلي منها والخارجي.

جميعنا نعلم بأن أي خطاب قسم لرئيس دولة يكون موجهًا بشكل أكبر إلى سياسة الدولة الخارجية ويكون الخطاب الموجه إلى الداخل عبارة عن عناوين عريضة للمرحلة القادمة. بالنسبة للرئيس الأسد فخطاب القسم سيكون عبارة عن خطة عمل للمرحلة القادمة حيث من المتوقع أن يحدد سيادته ملامح هذه المرحلة.

داخليًا سيكون الشأن الاقتصادي واطلاق مشروع إعادة الاعمار والنهوض بالوضع الاقتصادي رغم العقوبات والحصار هو المحور الرئيسي إضافة لمتابعة الكثير من الملفات الداخلية ومنها الاستمرار بالمصالحات الوطنية ودعم عودة اللاجئين واستكمال عملية مكافحة الفساد، وبالتالي سيضع الخطاب العناوين العريضة للسياسة الداخلية والتي سيتم الدخول في تفاصيلها عبر متابعة الرئيس الأسد لأدق التفاصيل الداخلية، وهذا الأمر يعلمه الشعب السوري.

أما خارجيًا فسيشكل الخطاب خارطة طريق للعمل السياسي السوري خاصة في ظل المتغيرات العالمية حيث سيتم وضع آليات للعمل الدبلوماسي السوري ومتابعة الملفات الساخنة في المنطقة والعالم، فالمحيط اليوم يتبدل بشكل سريع وسورية في المرحلة القادمة أمام استحقاقات هامة منها قضية استكمال تحرير الأراضي من الإرهاب وداعميه إضافة لصياغة دستور جديد يضمن مرحلة هادئة إضافة للتعامل مع الأحلاف الجديدة في المنطقة.

خطاب القسم القادم سيكون خطابًا مختلفًا مبنيًا على الثوابت السورية، كما سيشكل حالة سياسية واقتصادية واجتماعية تعزز دور محور المقاومة كما تعزز النهوض بالواقع السوري وتأسيس مرحلة مختلفة عن الفترة الماضية والتي عانت خلالها سورية كثيراً وبقيت ثابتة على مواقفها.

سيطرة طالبان مخطط أميركي أم هزيمة؟

صادم. مرير. فاجع. مدعاة للذهول. هذه بعض ألفاظ رددها الساسة الغربيون كما الإعلام الغربي وبعض العربي، في وصف الأحداث التي جرت يوم الخامس عشر من آب/أغسطس في أفغانستان، وخصوصاً السيطرة السريعة لمقاتلي حركة طالبان على العاصمة كابل. والحقيقة أنّني أستطيع الادّعاء بيقين، أنّ الأمر كان متوقعاً ولم يحد عن سياقه إطلاقاً، وحين توقعت الاستخبارات الأمريكية أن تحتاج حركة طالبان لمدة شهرٍ لعزل العاصمة وثلاثة أشهر لدخولها، كان الأمر مجرد محاولة للتغطية على الفشل، وكنت من القائلين إنّه بمجرد الانسحاب الأميركي، لن يحتاج الأمر سوى لظهور مقاتلين من طالبان في أي ولاية أو مدينة أو قرية، لإعلان السيطرة عليها. والشيء الوحيد الذي بدا نافرًا وخارج السياق، هو السيطرة على أفغانستان قبل الموعد النهائي على جدول الانسحاب، وهو ٢٠٢١/٨/٣١، أمّا دون ذلك فهي مبالغات سياسية وإعلامية غربية، للتنصل من المسؤولية، وتحميل الجيش الأفغاني والحكومة الأفغانية كامل المسؤولية، رغم أنّهما مجرد أدوات أمريكية غربية تُركت بلا بطاريات، وبالتالي فإنّ توقفها عن العمل هو الطبيعي لا العكس.

حين تقوم قوة الاحتلال بإنشاء مؤسسات عسكرية وأمنية، فهي تقوم بإنشائها لخدمة وجود قوة الاحتلال، ومن الطبيعي أنّ تنهار هذه المؤسسات بمجرد انتفاء علة وجودها، لأنّها لن تجد من تخدمه، فهي مصممة على قياس هذه الخدمة، كما أنّ الاحتلال لا يقوم بصناعة مقاتلين، بل موظفين، فالجيوش التي تصنعها قوات الاحتلال هي جيوش بلا عقيدة وطنية أو دينية، ومن دون حتى فكرة سامية تقاتل من أجلها، ويكون الرابط الوحيد بين أفراد هذه الجيوش والقوى الأمنية وبين المؤسسة هو الراتب، وفي الملمات لا يصلح هذا الراتب كقيمةٍ سامية لبذل الروح في سبيله. والحقيقة أنّ الهزيمة الأمريكية كانت مدوّية، حتى

فيما لو قاتلت حكومة أشرف غني. ولكن اللافت أنّ حركة طالبان ورغم عامين من التفاوض الطويل، لم تمنح الولايات المتحدة هزيمة مشرفة، وأقصى ما استطاعت الحصول عليه هو الانسحاب الآمن. وقد يُحسب هذا في إطار البراغماتية التي بدأت تتقنها حركة طالبان.

وهذه الهزيمة غير المشرفة لا يجب تغييبها عن المشهد باختلاق ذرائع أو نظريات لا تدعمها الوقائع، فهذه هزيمة قبلها ليس كما بعدها، وحتى لو افترضنا رصانة نظرية المخطط الأمريكي، فإنّها هزيمة كالوحل، ليس من السهل الخروج منها أو التخلص من آثارها.

حين يطرح البعض أنّ هذا مخطط أمريكي لا هزيمة، يستندون إلى تاريخ حركة طالبان، وإلى المطلوب منها أمريكيًا مقابل تسليمها السلطة، وهو أن تكون الحركة عامل توتير في منطقة آسيا الوسطي وغرب آسيا، لاستهداف أعداء أمريكا وروسيا والصين وإيران، وكذلك لمنع الصين من تنفيذ استراتيجية الحزام والطريق، والتي تشكل أفغانستان جزءًا من طرق مواصلاتها، ولكن كسر هذه الاستراتيجية لا يحتاج إلى حركة طالبان لتكون عامل توتير، ولا يستحق عناء تلطيخ وجه الإمبراطورية بعار الهزيمة، وسخام الفشل بعد عشرين عامًا من الاحتلال وخسائر أكثر من ٢ تريليون دولار وثلاثة آلاف جندي، كان يكفي توقيع من حكومة الدمية الأمريكية في كابل، لمنع الصين من التمدد في أفغانستان، وقطع طريق الحرير، فالإمبراطورية الأعظم في التاريخ، لم تستطع بعد ٢٠ عامًا من الاحتلال، الاحتفاظ بسفارةٍ أو بدبلوماسي واحد، أو حتى بعلَمٍ أمريكي على مبنى السفارة كشاهد على بقائها، وهذا قطعًا ينسحب على النفوذ السياسي والأمني، حيث إنّه يصعب تصور وجود نفوذ مع انهيار كل المؤسسات التي أنشأتها، العسكرية منها والأمنية والسياسية، هذا فضلًا عن النفوذ أو القبول في الأوساط الشعبية، فبعيدًا عن وجه الاحتلال البغيض، الذي مارس القتل والتنكيل، فهو أيضًا كان يحمي منظومة فساد أرهقت المجتمع اقتصاديًا وماليًا.

إنّ الارتياح لسير الأحداث، وإن بتفاوت، الذي تبديه العواصم المستهدفة، حسب افتراض المخطط الأمريكي، موسكو وبيجين وطهران، يعكس بالقطع حقيقة الهزيمة الأميركية، فالتعبيرات الدبلوماسية التي تصدر من العواصم الثلاث، والتي احتفظت بسفاراتها في كابل، تمتاز بالتركيز على فكرة الهزيمة، وتتم في سياق طبيعة الصراع بين تلك العواصم منفردة وبين واشنطن، فالتعليقات الروسية بالإضافة لكونها تركز على الهزيمة الأميركية، يغلب عليها طابع الشماتة الخفية والظاهرة أحياناً، كبيان الخارجية الروسية مثلاً الذي قال "إن ما يحدث في أفغانستان ناتج عن الفشل الأميركي، فواشنطن لا تعرف ماذا تفعل، ونحن على تواصل دائم"، فيما التعليقات الإيرانية صريحة أكثر في إشهار الهزيمة الأميركية، كتصريح الرئيس الإيراني" إنّ هزيمة أمريكا في أفغانستان فرصة للسلام الدائم"، وهو ما يعني أنّ الوجود الأميركي سبب القلاقل وعدم الاستقرار، وخروج أميركا من المنطقة أهم عوامل استقرارها، فيما تمتاز التصريحات الصينية بالأريحية المطلقة، وكأنّ حركة طالبان وزارة صينية، حيث اعتبرت الخارجية الصينية "أنّ الشعب الأفغاني حرّ باختيار نظامه وحكامه، ولا مشكلة لدى الصين في إقامة نظام إسلامي في أفغانستان"، لذلك علينا ألّا نمنح أميركا بألسنتنا ما عجزت عنه طوال ٢٠ عامًا، فنمنحها شرف القدرة على التخطيط، بينما هي تغرق في وحل الهزيمة، وعلى قاعدة الهزيمة يتيمة وللنصر ألف أب، تحاول أميركا التنصل من هزيمتها، حتى جو بايدن يحاول الفرار من تبعات قراره، وقد دعاه ترامب للاستقالة، لأنّه جلب عار الهزيمة.

إيهاب زكي
كاتب وباحث في الشأن الإقليمي

عن عقل حزب الله
وقد قارب الأربعين

تمر اخبار ما يحصل في خلدة متسارعة، مشاهد الشباب مخضبة بالدماء والاخبار المغلوطة تأتي من كل غروب وصفحة وقناة، وصراخ أحد الشباب الغاضبين بصوتية يتم تناقلها على المجموعات الإخبارية يجب ان نقاتل ونحرق الأخضر واليابس. مشهد أعاد الى ذهني مشاهد ١٣ أيلول ١٩٩٣ عندما كنت طفلًا وقد خرجت مع ابي في مسيرة تهتف لفلسطين ضد اتفاق أوسلو لينتهي بي المطاف مختبئًا في حضنه محاولًا حمايتي بجسده من زخات الرصاص المنهمر فوق رؤوسنا. توقف الرصاص وعدنا الى باحة الشورى وكان هتاف الشباب الغاضب يا شورى يا أفاضل نريد أن نقاتل، فكان الجواب من السيد حسن نصر الله الذي كان قد أصبح أمينًا عامًّا قبل عدة أشهر: سنقاتل لكننا سنقاتل اسياد هؤلاء. كان الهدف وقتها جر المقاومة الى قتال داخلي ينتهي بسحب سلاحها، فهمَ عقل حزب الله المخطط، عض على الجرح وأفشل المشروع.

يعتبر فهم منهجية عمل الخصم او العدو وتقدير ردة فعله تجاه عمل او نشاط معين أحد اهم عناصر التخطيط في الحروب والصراعات. ولعل هذه من اهم نقاط قوة حزب الله التي اعترف بها العدو الصهيوني عدة مرات حيث انه دائمًا يفاجئه بردات فعله، فتارة تجده صابرًا تجاه قضية يعتقد العدو انها ستقيم الدنيا ولا تقعدها وفي البعض الآخر تجده يقف ليضع حدودًا كبرى لتفاصيل جزئية بسيطة. وما بين هذا وناك معادلات ترسم بدقة وتجاوزها يصبح خطًّا احمر.

في سوريا ولاحقًا في العراق يمكن ان نعود بالزمن الى الوراء ونقرأ تفاصيل الاحداث في عدد من دراسات أعدتها مراكز الأبحاث في الكيان منذ عام ٢٠٠٦، لكن أبرزها دراسة تفصيلية عما يجب فعله في سوريا وللمفارقة نشرت في موقع الجزيرة عام ٢٠٠٩ من باب الاستنكار لما يخطط له العدو.

لكن من خطط للحرب وحشد كل نقاط القوة من مال لو صرف في التنمية لتربع صاحبه على عرش قلوب كل العالم العربي، وسلاح لو وظف في قتال العدو لتحررت فلسطين، وعديد بشري بعشرات الالاف ان لم نقل مئات من كل انحاء العالم، مع ماكينة إعلامية مهولة، وتحريض طائفي وصفه البعض بأنه الأكبر من ١٤٠٠ سنة، كل ذاك فات اصحاب المشروع تقدير ان عقل الحزب سيفعل ما فعل من تدخل عسكري في سوريا؛ فالحزب نفسه الذي عمل طويلا في البداية لتقريب وجهات النظر بين الدولة وبعض أطياف المعارضة الأساسية، عندما اتضحت الأمور اتخذ قرار المشاركة ببصيرة سقط في امتحانها اقرب الناس الى النظام السوري وصبر على الأذى والعمليات الإرهابية وتحمل الكذب والتضليل وكسر الصورة وغيرها الكثير.

فشلت الحرب وتحطمت أهداف العدو التي شنت لأجلها الحرب، وأول من استخلص منها العبر كيان العدو نفسه حيث غيّر سيناريوهات الحرب المقبلة مع الحزب بما في ذلك من صعوبات كبيرة جدا يفهم معناها جيدا اهل العسكر وأصحاب الاختصاص.

أما في الداخل اللبناني وبغض النظر عن أن خصوم الحزب لا يرقون لمستوى الخصومة لكن السيرة الذاتية تظهر خطأهم الدائم في تقدير ماذا سيفعل عقل الحزب، وردة الفعل على قرارات ٥ أيار الشهيرة خير دليل، وغيرها الكثير من المحطات في السياسة وغير السياسة ليس أولها مجزرة فتح الله في الثمانينيات.

اليوم ولبنان يتخبط بأزمات اقتصادية ناتجة عن حصار العدو وبالشراكة مع حلفائه الفاسدين وسياساتهم المالية والاقتصادية التي أوصلت لبنان الى ما وصل اليه، يخطئ مجددا العقل الذي خطط للحرب في سوريا انه يستطيع ان يستنسخ في لبنان نموذج مسلحي سوريا او صحوات العراق مستخدما عصابات مسلحة بعض رموزها قدم سابقًا مساعدات لوجستية للانتحاريين والعمليات الإرهابية.

الحزب رغم انه صبور جدًّا، ولا تحركه العواطف، عندما يرى ويقدر أن القضية لم يعد يمكن السكوت عنها ووصلت الى مرحلة تهديد السلم الأهلي، والدولة والأجهزة الأمنية تتقاعس عن أداء واجباتها، تسقط عنده كثير مما يعتقد خصومه انها نقاط حمر ومحرمات لا بل تتحول عنده الى واجبات وعلى نطاق الحاجة بحدود الضرورة بحسب البعد الشرعي الذي يشكل الأصل في عمل الحزب وكل ذلك لأجل حفظ هذا السلم الأهلي ودرء الفتنة على المدى الطويل اللذين يشكلان احدى أولويات عمله، وأيضًا وأيضًا حفظ كرامة جمهوره الذي يشكل أصلًا محوريًا عنده، خاصة مع ما عاناه هذا الجمهور من مرارة قطع الطرق والاعتداء على المارة وعلى أرزاق الناس في خلدة وغيرها.

قالها أمين عام حزب الله قبل ١٥ عامًا: ٢٥ سنة ما فهمتونا ولا رح تفهمونا. كان الحزب عندها في عمر الشباب وفعل عقله ما فعل، اليوم الحزب أصبح في الأربعين وصرخة ذاك الشاب لا زالت نبض الحزب تتجدد جيلًا خلف جيل والعقل القيادي الذي لم يستطع العالم كله ان يواجهه في العشرين كيف يمكن مواجهته وقد بلغ الأربعين؟

علي أحمد
أستاذ جامعي - باحث في علوم الإعلام والاتصال الرقمي

متغيران يحتاجان لثابت واحد حتى ينكفئا

لا يمكن للمرء أن يمر مرور الكرام على حدثين خطرين تعرض لهما حزب الله في بحر أسبوع واحد، الحدث الأول هو عملية القتل غيلة بمنطقة خلدة والثاني ما حدث في منطقة حاصبيا. قد يتم استسهال هذين الحدثين واعتبارهما تصريف رؤى سياسية معادية للمقاومة بلبنان، ومحاولة جر حزب الله إلى حرب طائفية تضعف كيانه الجغرافي الداخلي، خصوصًا بعد فشل محاولة إسقاط النظام السياسي السوري وتثبيت مناطق نزاع مع حزب الله على أساس طائفي في المنطقة الحدودية اللبنانية – السورية. لكن القارئ لكرونولوجيا الأحداث الكبرى والمتوسطة تجعله يعيد النظر في تقييمه لهذين الحدثين.

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها جمهورية لبنان، كانت العين حقيقة على حزب الله لمعاينة كيفية تدبيره لأزمة بناء الثقة مع محيطه الاجتماعي والسياسي، وآلية تعامله مع الاحتقان الداخلي والمطالبة بكثير من الحزم في معالجة أزمة الفساد. إلا أنه وفي نفس الآن كانت هناك عملية كي وعي هادئة تبنى على مستويين، المستوى الأول جعل حزب الله جزءًا من المشكلة وأنه على مستوى التدبير السياسي لا يختلف كثيرًا عن باقي الفرقاء السياسيين. من هنا يتم الحديث عن "كلن يعني كلن" و"زمن المحاسبة "، والمستوى الثاني هو رفع منسوب الاحتقان الطائفي داخل نفس البيئة الاجتماعية لحلفائه، بشكل يجعل من حرية حركته الميدانية – بالمعنى القتالي نتحدث ـ تضيق وقد تختنق. إلا أن ذلك فشل جزئيًا لاعتبار بسيط لكن هام جدًّا، وهو إقحام "مفهوم البصيرة" التي شكلت إسمنت بناء القرار القتالي عند حزب الله إلى ساحة "العمل السياسي "، وإن كان هذا الأمر يحتاج إلى مجهود معرفي أكبر وبناء ثقافة سياسية في هذا الاتجاه لاختلاف المتلقي واقعًا، لأن البصيرة الاستراتيجية والتي رسخت لدى حزب الله منذ تسعينيات القرن المنصرم كانت متأتية من جهة الانضباط الحزبي وسيلان المعرفة الاستراتيجية داخل جسمه من أعلى الهرم إلى قواعده، ولهذا بالضبط لم نعاين انفلاتًا سلوكيًا من قبل رجالاته ولو في أحلك الظروف، في حين أنه في مفروض الحال يسعى إلى تمريرها داخل بيئة اجتماعية أوسع غير متجانسة فعليًا، وليس ثمة سيلان معرفي متماسك.

من هنا المعضلة الأساس التي يلزم الاشتغال عليها، وهي بناء الثقافة السياسية المقاومة في قلب بيئة اجتماعية غير متجانسة وتجاوز مطرقة الواقعية، لأن الأخيرة تعيش حركة جدلية بين الرؤية والواقع، وأنه بمجرد تغيير معالم الواقع يتغير السلوك السياسي نحو الأرقى أو نحو الأرذل. البصيرة على أهميتها هي ارتقاء ذهني لكائن عاقل واعٍ بما يقع أمامه، لكنها ليست معطى بيولوجيًا يصل إليه الجميع، دون الأخذ بعين الاعتبار سوء النية والعمل بأجندات مخالفة. إنها تنمية سياسية أساسية، فمشروع " قيصر " لم يكن الغرض منه وحسب خنق محور المقاومة في بيئته الحيوية، بقدر ما كان يرمي إلى تفعيل مقولة "اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله" بمعنى أن المقاومة الإسلامية وجود سياسي قتالي مقبول بشرط أن لا يؤثر على العمق الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وغالبًا ما تم تمرير هكذا تصريحات وخصوصًا بعد عدوان ٢٠٠٦، والتركيز على الضرر الذي تكبده قطاع السياحة وغيره من الأنشطة الاقتصادية الخدماتية.

هذه الثنائية على حزب الله أن ينهيها معرفيًا وسياسيًا ضمن مقولة "ما لله هو حتمًا لقيصر"، بمعنى أن المجهود القتالي لحزب الله يؤثر بشكل إيجابي على العمق الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لكن باستثمار سياسي أكثر فعالية ومراجعة السلوك السياسي بشكل جذري. المتغيران الاثنان ليسا بالأمر الهين لكن جعل "البصيرة السياسية" مكملة لـ"البصيرة الاستراتيجية" كفيلة بتحويلهما إلى "حدث" مؤسف لن يتكرر، إذ في غياب البصيرة السياسية بما هي محمول معرفي مكمل وكاشف للبصيرة الاستراتيجية، قد ندخل مرحلة دراماتيكية خطيرة، تأكل من الصبر كما تأكل النار الحطب.

عبد العالي العبدوني
كاتب مغربي

دولة المقاومة

التي ليست داخل الدولة

إيهاب شوقي
كاتب مصري

على غرار تحويل التهديدات إلى فرص، وهو ما أجادته المقاومة عبر تاريخها الحافل بالتهديدات والصمود والانتصارات، فإن الاتهامات والدعايات المضادة والأكاذيب يجب أن يتم تفنيدها، وتحويلها إلى حقائق، والمفاجأة هنا، أن هذا التفنيد يبرز القامة الحقيقية للمقاومة والتي تخرج عن مجال رؤية الكثير من الأقزام، وتعيد الاعتبار للقيمة الحقيقية التي يغفل الكثيرون عن تقديرها، وهو ما يحول هنا بالفعل تهديد التشويه والافتراء إلى فرصة لإبراز المقام الذي توارى خلف تواضع المقاومة.

والحدث الأبرز هنا والمتعلق بخطاب السيد نصر الله والذي ركز على الجانب الفني في توزيع الوقود الايراني، ثم دعوته لعدم الاحتفال حرصًا على السلامة وسلاسة الانجاز، وحرصه على عدم استفزاز الاخرين. وما يتزامن مع وصول قوافل الوقود لحل الازمة وانقاذ البلد من الانهيار، هو فرصة حقيقية لإلقاء الضوء على امكانيات المقاومة وقدراتها والتي تعادل قدرات دولة، رغم أنها لم تسع لتشكيل دولة داخل الدولة، كما يحاول الكثيرون الافتراء عليها.

ومصطلح "دولة داخل الدولة" هو مصطلح يطلق عادة للتشويه ولوصف حركات او مؤسسات تعاظمت قدراتها ووصلت لمستويات من النفوذ بحيث اصبحت تباري الدولة وتؤثر على توجهاتها وخياراتها وقراراتها للحفاظ على مصالحها الخاصة وتوسيع مجال مكاسبها الذاتية.

بينما وجدنا ظاهرة فريدة في لبنان، وهي ان المقاومة امتلكت امكانيات وقدرات دولة إلا أنها وظفتها لصالح الدولة وصيانتها، واقتطعت من مكاسبها الشخصية لصالح هذه الدولة!

وهنا حتى لا يتم اتهامنا بالمبالغة او الغلو، فإن الأمر بحاجة لمزيد من التوضيح:

الدولة علميًا هي مجموعة من المؤسسات والتي تتمتع بالسيادة والاعتراف، ولها شعب، ومقوماتها التي تؤهلها لهذا المصطلح تتبلور في رؤية للسياسة الداخلية والخارجية، وقدرة على تنفيذ هذه الرؤية لاخراجها من نطاق التوجهات والرؤى الفكرية الى نطاق الواقع العملي.

والفارق هنا بين الحزب والدولة، هو ان الحزب يسهم وفقًا لتوجهه في التأثير او المشاركة في قرار الدولة وفقًا لأسهمه في الحكومات، ووفقًا لطبيعة نظام الحكم ومدى تمتعه بالديمقراطية الحقيقة. بينما الدولة بيدها كافة الامكانيات والقدرات الكفيلة بالحفاظ على السيادة وادارة الشأن العام بمختلف مجالاته.

بالتأمل هنا، وخاصة في الظروف التي مر بها لبنان، فقد عجزت الدولة عن مواجهة الحصار وعن كسر قيود الهيمنة، ووصلت لمرحلة من الانهيار بما يهدد وجودها وسيادتها وأصبحت مؤسساتها عاجزة عن الحركة والفعل، بما يفقدها ابرز عناصرها التي تكسبها مفهوم الدولة.

وبتحرك المقاومة، تم انقاذ الدولة، حيث انبرت لكسر الحصار والهيمنة وحافظت على السيادة وقامت بالدور الغائب للمؤسسات، واهدت هذا الانجاز للدولة ولم تسع لمكسب شخصي.

وهنا تمتعت المقاومة بالقدرات التي تؤهلها لاكتساب مفهوم الدولة علميًا وعمليًا، حيث لها شعب يناصرها ويحترمها من جميع الطوائف، ولها قدرات تمكنها من حماية البلاد من الغزو والعدوان، وتمكنها من تنفيذ خيارها وتوجهها، ولها رؤية للسياسة الخارجية والداخلية.

فللمقاومة قدرات عسكرية لحماية كسر الهيمنة وحماية السيادة الوطنية، ولها داخليًا مؤسسات تستطيع القيام بالدور الغائب للدولة من حيث توفر قواعد البيانات الخاصة بالازمات وحلول ناجحة لمحاربة الاحتكار والفساد ووصول الدعم لمستحقيه، ورؤية للاقتصاد المقاوم القائم على الزراعة والانتاج وحتمية استخراج الموارد واستغلالها.

هنا اثبتت المقاومة بالفعل انها دولة، لكنها ليست "داخل الدولة" بالمعنى القبيح القائم على الاستقواء واستغلال النفوذ لتحقيق المكاسب الشخصية، بل استغلال القدرات وتقديم الجهد والتضحيات للحفاظ على الدولة وحمايتها من الانهيار.

هذا يقودنا لتقييم مختلف، وهو أن الأمر لا يقتصر على مجرد التحلي بالمسؤولية الوطنية والصبر على الاذى مراعاة للصالح العام، ولا على الشجاعة والجرأة والبصيرة فقط. انما الأمر يصل لمفهوم التضحية بالحكم رغم امتلاك مؤهلاته لصالح السلم الأهلي وعدم الاستفزاز واحترام التنوع والتفرغ للعمل الجهادي.

نعم المقاومة تمتلك امكانيات الحكم لامتلاكها امكانيات الدولة، ولكنها لا ترغب به مراعاة لحساسيات واحقاد وتنوعات، وموروثات متعلقة بخصوصية لبنان، وهذه التضحية بالحكم، رغم ان الحكم ليس خطيئة، هي أمر عظيم بلحاظ ما نراه من قوى دمرت الاوطان بهدف الوصول للحكم رغم عدم اهليتها، واخرى دمرتها بهدف الحفاظ على كرسي الحكم دون شرعية ودون امتلاك رؤية وطنية او قدرات حقيقية سوى التفريط والخيانة. هذه هي دولة المقاومة التي ليست داخل الدولة.

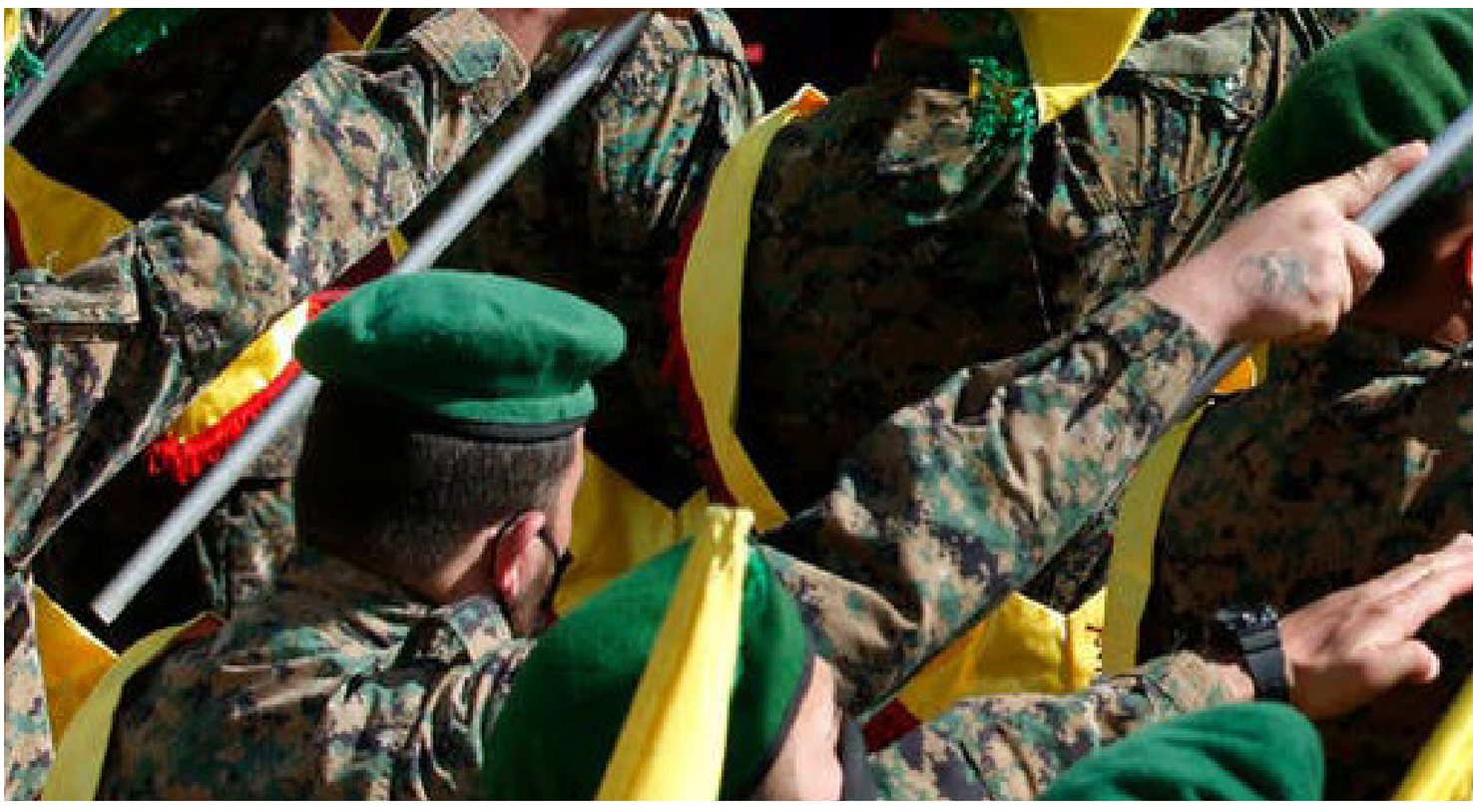

الناشر: فيصل الأشمر - حمزة الخنسا

رئيس التحرير: حمزة الخنسا

شؤون صهيونية: جلال شريم

شؤون إقليمية: خليل نصر الله

شؤون محلية: ليلى عماشا - جون قصير

شؤون عسكرية وطيران: العباس أيوب

مجتمع ومرأة: آية القاضي - سارة فرّان

ترجمات: خضر خروبي

العلاقات العامة: بلال عبد الساتر

فني وتقني: علي باشا - محمد محمد

تصميم وطباعة: شركة دبوق العالمية للطباعة والتجارة العامة